

60 مجلس الأمة

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
الجزائر-

العدد الستون - أفريل 2014

رئاسيات 2014



الحملة الانتخابية ..
مناسبة لترسيخ الوعي المواطني ..
و 17 أفريل المروريارادة
الشعب إلى المستقبل الواعد

متابعات

• معالجة النفايات : كيف يمكن تحويل
تهديد البيئة إلى منفعة اقتصادية؟



• المرأة تجاوزت
الجدل العقيم
وهي تحت سقف
المواطنة الحققة

الخرجات الاستطلاعية

المركز الوطني
لإنتاج الوثائق
المؤمنة



القاعدة
الجوية
لبوفاريك



الفهرس

افتتاح الدورة الربيعية 2014

04 الحملة الانتخابية: مناسبة لترسيخ الوعي الوطني

جلسات

08 القانون المتعلقة بسندات ووثائق السفر
امتحان لنجاعة الإدارة.. والخدمة العمومية

09 قانون المناجم
مبادرة لإنعاش الإنتاج المنجمي

11 قانون العقوبات:
ردعا للجرائم في حق الأطفال.. ومطابقة للمواثيق الدولية

12 قانون تسوية الميزانية
من آليات المراقبة والمحاسبة

14 قانون السمععي البصري:
فتح مجال السمععي البصري.. استكمالاً وتعزيزاً لمسار التعددية

15 الأسئلة الشفهية

الخرجات الاستطلاعية

20 المركز الوطني لإنتاج الوثائق المؤمنة

22 القاعد الجوية لبوفاريك

24 النشاط الخارجي

26 استقبالات

مقابلات

30 < خدمات الجيل الثالث.. أو المؤشر الآخر للبلدان الصاعدة

32 < تطوير وعصرنة الجيوش برهانات البحث العلمي

34 < معالجة النفايات.. كيف يمكن تحويل تهديد البيئية إلى منفعة اقتصادية

36 < المقاولاتية.. والخدمات البنكية: العلاقة بين الفعالية والتمويل..

38 < المرأة تجاوزت الجدول العقيم.. تحت سقف المواطنة الحقة

40 الأبواب المفتوحة

41 المدار البرلماني



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي
غيبوب آمال

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية
لتنشر والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زروت يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue@majliselouma.dz



«.. العزوف عن الانتخاب، إخلال بروح
المواطنة، وتغييب للوعي السياسي الذي
يفترض توفره في الممارسة الديمقراطية..»

..طروحات تسعى إلى تعميم خطابات اليأس
وتحاول دفع المواطن لأن يقف من العملية
الانتخابية موقفاً سلبياً وتهدف إلى إقناعه
بالعزوف عن القيام بواجبه الانتخابي»
من كلمة افتتاح دورة الربيع 2014.

الحملة الانتخابية: مناسبة لترسيخ الوعي المواطني

نص كلمة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة في افتتاح دورة الربيع 2014:

أعضاء المجلس عناصر تأثير وتوجيه ..

أود في البداية أن أرحب بكم جميعاً، وأشكركم على مشاركتكم إيانا هذه المناسبة البرلمانية الهامة، التي كالعادة نغطي فيها إشارة انطلاق أشغال دورتنا ...

لقد عودنا أنفسنا في مثل هذه المناسبة على اطلاعكم على مضمون جدول أعمال الدورة، وعلى مشاريع النصوص القانونية التي نكون قد اتفقنا مع الحكومة على إدراجها ضمن جدول أعمال دورتنا ...

وفي المناسبة ذاتها عودت نفسي وأياكم، سيداتي سادتي، التطرق بالتعليق حيناً والتعقيب حيناً آخر، على مستجدات الساحة الوطنية بكل ما يجري فيها من أحداث وما يرافقها من تطورات ...

وفي هذه المرة لن أشد عن القاعدة ... غير أنني ... وبالنظر إلى كون دورتنا تجري فعاليتها في ظل ظروف خاصة واستثنائية ... فإن مكانة العمل التشريعي (وإن كان سيحتل الحيز الخاص به) إلا أنه لن يحتل مكانة صدارة العمل في حجم نشاطنا خلال الدورة.

إذ خلال الفترة ستركز جهد أعضاء مجلس الأمة الأكبر على إنجاز العملية الانتخابية، وفي هذا سوف يكون البرلمانيون تأكيداً من بين المحركين الأساسيين لنشاط الساحة السياسية ...

إذ سينتسرون عبر ولايات الوطن وسيتحركون بقوة من أجل الدفاع عن المرشح أو البرنامج السياسي الذي يفضلونه ...

وبالطبع فإن البرلمانيين الذين يعتبرون من الشخصيات الفاعلة الذين لديهم الدراية بكيفية تنظيم وسير العملية الانتخابية، وهم على بينة من مجريات الأمور ... سيكونون مؤهلين للمساهمة في تنشيط وإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام والتعريف بحقيقة تطور البلاد والمنجزات التي تحققت فيها وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

... لهذا فإن البرلمانيين سيكونون عناصر تأثير وتوجيه في الاتجاه الهادف إلى الارتقاء بالنقاش إلى المستويات المأمولة.



لكن ما نلاحظه للأسف هذه الأيام هو أن طروحات بعض الأطراف وبعض الأشخاص وبعض التيارات نراها كثيراً ما تلجأ إلى تعميم خطابات اليأس والإحباط أو اللامبالاة لدى المواطن، تحاول دفعه لأن يقف من العملية الانتخابية موقفاً سلبياً وتسعى إلى إقناعه بالعزوف عن القيام بواجبه الانتخابي. إننا بقدر ما تنأسف لهذه المواقف فإننا نحذر من تبعات مثل هذه الدعوات لما لها من آثار سلبية معروفة عشنا تبعاتها بالماضي ...

.. وبعد الاستحقاق الرئاسي

وعلى الصعيد التشريعي، فسندرس خلال الدورة عشرة مشاريع قانونية أودعتها الحكومة أو هي تنوي إيداعها أمام مكتب المجلس الشعبي الوطني ...

وفي هذا الإطار، فمن المرتقب أن يناقش ويحدد أعضاء مجلس الأمة الموقف من مشاريع قوانين ذات طبيعة اجتماعية مهنية، وثقافية تأتي لتنظيم قطاعات ما انفك التطور الذي يعرفه مجتمعنا يفرضه عليها.

وهكذا، وفيما يتعلق بمشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بمكافحة

وعليه فإن ما هو مطلوب من البرلمانيين هو المساهمة في تهدئة أجواء النقاشات عندما تتجاوز حدودها المعقولة.

إذن بعد أسابيع قليلة ستطلق الحملة الانتخابية، وهي وإن كانت مناسبة للباري بين الأفكار والبرامج السياسية، فإنها أيضاً مناسبة لترسيخ الوعي المواطني ونشر الثقافة السياسية بين المواطنين ...

... صحيح أن الحملات الانتخابية في مثل هذه الظروف كثيراً ما تخرج عن الحدود المرسومة لها وقد تكون حادة في بعض الأحيان ... لكن ما هو مطلوب أن لا يتجاوز نقاشها إطاره القانوني المعهود ... والألا يكون مناسبة للبعض للهجوم على مؤسسات الدولة وهيئاتها الدستورية أو ثوابتها الوطنية.

العزوف .. إخلال بروح المواطنة

إن الانتخاب حق وواجب ينبغي على كل جزائري وجزائري تأديته، وأن العزوف عنه هو إخلال بروح المواطنة، وتعييب للوعي السياسي الذي يفترض توفره في الممارسة الديمقراطية.

التهديب: فإن التعديلات التي جاء بها مشروع القانون ستسمح بانتهاج تدابير أكثر صرامة في الردع وأساليب أكثر نجاعة للتصدي لهذه الآفة الخطيرة.

• أما مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، فإنه يأتي لتدارك الثغرات والنقص في هذا القطاع بهدف مواكبة التغيرات التي يعرفها قطاع الطيران المدني في العالم.

• بخصوص مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، فإنه يهدف إلى تهيئة الأسس القانونية التي تمكن الحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن توفير الكتاب وإيصاله للقارئ. وجاء للتكفل بمختلف الجوانب المتعلقة بالكتاب من طبع ونشر وتوزيع.

• وشأن مشروع القانون المتعلق بالتعاضدات الاجتماعية فقد جاء ليستكمل برنامج إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التأمين، مما من شأنه أن يحدث تحسينات معتبرة ويفتح خيارات متعددة في مجال التقاعد.

• بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بالموارد البيولوجية، وهو ميدان حساس يتطلب تأطيره بقانون، ذلك أنه يفتر لحد الآن لنصوص كافية تسيرو. إن الموارد البيولوجية ببلادنا، التي هي متنوعة وعديدة، لا تعرف تشريعاً دقيقاً وشاملاً لعقلنة استغلالها بما يحمي مصالح بلادنا وضمان حمايتها في المستقبل.

• وفيما يتعلق بمشروع القانون المعدل والمتمم المتعلق بالتمهين، فقد جاء لربط التكوين المهني بالتطور الذي يعرفه سوق العمل بما يجعله يستجيب أكثر لاحتياجاته النوعية والكمية.

كما ينتظر أن يتم خلال الدورة الربيعية هذه تسجيل مشاريع قوانين تخص قطاعات الشباب، الاقتصاد، والحالة المدنية، إلى جانب قطاع الجمارك.

• وفي هذا الإطار، يتوقع أن يحال على البرلمان مشروع القانون الذي طالما انتظره الشباب، والذي يخص قانون الخدمة الوطنية. ولا شك أن هذا القانون سيأتي للتكفل بالكثير من انشغالات الشباب بما يساير التغيرات التي يعرفها مجتمعنا أو التطورات التي تعرفها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، ولاعتماد مرونة أكثر تسمح للشباب بأداء واجهم الوطني في أحسن الظروف.

• وفي الجانب الاقتصادي، وبغية بعث حركة جديدة لإعطاء دفع أقوى للعجلة الإنتاجية وبعث تنافسية فيها، ينتظر أن يتم تسجيل مشروع القانون

المعدل والمتم للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• وعلى صعيد الحالة المدنية، التي أضحت من بين التحديات الكبيرة التي تواجه عمل البلديات وتسبب في ذات الوقت متاعب للمواطن، فإن مشروع القانون المرتقب للحالة المدنية سيدخل تعديلات تهدف إلى التكيف مع ضرورات رقمنة المصالح البلدية المكلفة بالحالة المدنية من جهة، والحفاظة على الهوية العائلية للأشخاص من جهة أخرى.

• أما بالنسبة لمشروع القانون المعدل والمتم للقانون المتعلق بالجمارك فيتوقع منه أن يتضمن تعديلات الغاية منها اعتماد مرونة أكبر في مجال التجارة الخارجية مع فرض المزيد من الرقابة على هذا القطاع الحيوي. كما ينتظر منه أيضا أن يتبنى أساليب أكثر عصرية وأكثر ردعا لمحاربة الجريمة بمختلف أنواعها على مستوى الجمارك.

التقييم اليوم.. لاستشراف الغد

فترة الحملة الانتخابية ستكون مناسبة لتعداد ما تحقق في مختلف المجالات وفيها تقدم الأرقام والإحصائيات... وليس عيبا (والمناسبة جد موالية) أقول ليس عيبا التذكير ببعضها لأن ما نلاحظه للأسف هذه الأيام هو أننا أصبحنا لا نكاد نسمع من يعدد الإيجابيات... حتى يخيل للواحد أن لا شيء قد تحقق في البلاد طيلة الفترة... وهو ما لا يدخل في باب الموضوعية أو العقلانية.

بحلول موعد الاستحقاق الانتخابي القادم تدخل البلاد مرحلة جديدة بل أقول حاسمة، وفي مثل هذا الموعد عادة ما تكون الفرصة مواتية لتقييم الحصيلة وطرح الأسئلة... ولئن كانت الأحكام عديدة ومختلفة... إلا أن ما نلاحظه هذه الأيام هو... أننا أصبحنا نسمع ونقرأ أموراً لا يقبلها العقل ولا المنطق.

إنها تصريحات وإشاعات يتم الترويج لها هذه الأيام ترمي إلى تسويد الصورة وتعميم اليأس بالتكرار المتعمد للحقيقة... أمام هذا الوضع لا يسعنا إلا إبداء الاستغراب والأسف، خاصة عندما يصدر عن بعض الأسماء المعروفة والأقلام التي كما توقع منها أن تكون منحازة للموضوعية.

وهنا نقول :

هل يجوز لنا أن ننكر الفترات النوعية التي حققتها البلاد وفي كافة الميادين، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ هل يجوز لنا أن نتنكر لكل ما قامت به البلاد في مجال المنشآت القاعدية؟ ألم تنجز البلاد مشاريع اجتماعية ضخمة استفاد منها أبناء الجزائر في مجال تحسين وضعيتهم المعيشية؟ ألم يعرف قطاع السكن ثورة حقيقية...؟ ألم يعرف قطاع التعليم بشتى أطواره فترات نوعية...؟

إننا نقول هذا وغيره، ولا نخشى من القول بأنه لا بد من تعداد المزيد من المكاسب وفي نفس الوقت لا نتردد في الإقرار بأن الممارسة قد تولد في بعض الحالات الوقوع في الخطأ أو في تسجيل النقائص في التنفيذ قد تقع في هذا القطاع أو ذلك لكنها تبقى نقائص بالإمكان تداركها... .

وإننا من باب الإنصاف والموضوعية نعتقد أن الواجب يقتضينا أيضا التنويه بكافة الإنجازات المحققة وفي مختلف المجالات... إنها حقاً إنجازات تدعو للاعتراز وهي ماثلة حقاً أمام أعيننا... .

وعلى صعيد ملاءمة ومرافقة الرسالة التشريعية والقانونية للتطور الحاصل في مختلف الميادين فإن البرلمان بغرفتيه قد شارك منذ بداية سنة 2000 في ترويض البلاد بمنظومة تشريعية سايرت الحركة التي شهدتها البلاد في مجال تحديث أركان الدولة وتعزيز الاستقرار والتنمية الشاملة ومست كل القطاعات بفعل الحركة التي أحدثها برنامج السيد عبد العزيز بوتفليقة على رأس الدولة.

وبالفعل، فقد جاءت تلك المنظومة لتلبي الاحتياجات التنظيمية التي فرضتها وتيرة التنمية المتسارعة التي عرفتها البلاد، وفي ذات الوقت لتتكيف مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية، ولتواكب التطورات التي شهدتها الجزائر وفقا للنهج الذي سطره السيد رئيس الجمهورية من أجل تحديث وعصرنة البلاد في مختلف المستويات.

وهكذا، وفي سياق النشاط التشريعي والرقابي المخول للمجلس، فإن المجلس يكون قد صادق خلال خمسة عشر سنة على 240 قانوناً، بين قانون عادي وعضوي، وتوجيهي (ولا يتسع المقام هنا لتفصيلها). وأبدى تحفظه على ستة (06) مشاريع قوانين حيث اقتضى الأمر اللجوء آلية اللجنة المتساوية الأعضاء التي درست خمسة (05) منها، وسجل رفضا كليا لمشروع قانون واحد، وهو المتعلق بقانون الإشهار.

كما صادق مجلس الأمة، في إطار اجتماع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معاً، على التعديلين الدستوريين اللذين بادر بهما رئيس الجمهورية، والمتعلقين بدسرة الأمازيغية لغة وطنية وترقية الحقوق السياسية للمرأة.

وفي الجانب الرقابي، ناقش أعضاء مجلس الأمة بكل جدية واهتمام سبعة (07) برامج وثلاثة (03) مخططات عمل الحكومات المتعاقبة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. واستمعوا في مناسبتين إلى بيان عن السياسة العامة للحكومة. كل ذلك كان تجسيدا عمليا لتوجهات فخامة الرئيس من أجل التكامل والتعاون فيما بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

وهنا يجب التذكير والتنويه على سبيل المثال لا الحصر، بقوانين الإصلاحات التي صادق عليها البرلمان تويجا لمسار المشاورات السياسية التي بادر بها السيد الرئيس مع مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية وتنظيمات المجتمع المدني في ماي 2011.

حصيلتنا التشريعية..

إذا كان لنا أن نبدي، وبكل موضوعية، تقييما لما حققته البلاد خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الآن على الصعيد التشريعي، فإننا نقول أنها كانت محصلة ثرية وهامة... وما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن هيئتنا قد راقت وتفاعلت مع كل الخطوات الإصلاحية التي بادر بها رئيس الجمهورية. وهذا ما يبرر إسهابي في عرض حصيلة المجلس في مجال المنظومة التشريعية ناهيك عن آليات رقابة البرلمان لعمل الحكومة عبر مختلف الميكانيزمات المخولة قانوناً.

طبعاً، من غير الممكن التذكير في هذه الكلمة بكل القوانين التي صادق عليها المجلس، لكن لا يمكن لأحد أن ينكر ذلك الاستقرار والتوازن والتكامل المؤسساتي الذي أفضت إليه المنظومة التشريعية التي ساهمت فيها بكل فخر مؤسستنا... .

• ما يجب تسجيله في باب جرد ما حققته البلاد في مختلف المجالات، يمكن التذكير بأمر عديدة لا يتسع المجال لذكرها كلها... فهناك وسائل الإعلام بجرأة تنتقد، والمجتمع المدني بحيوية ينشط، والأحزاب السياسية تعتمد وتتحرك. تلك هي جزائر اليوم بما تحياه من حركية وتفاعلات يومية يعرفها القريب والبعيد!! إنها حقائق الواجب يقتضينا تسجيلها والإقرار بها والتنويه بكل من ساهم في تحقيقها... إنها حقائق يجب التذكير بها وقولها، وقولها الآن تحديداً... حيث ترتفع الأصوات المتكررة للحقيقة... .

بأي جهد وثمن وصلنا إلى الاستقرار؟

إن الأمر الذي يجب ألا يغيب عن أذهاننا ونحن نقيم أوضاع البلاد، هو أن لا ننسى أننا من مدة قصيرة فقط بدأنا نتجاوز مرحلة الظروف الصعبة... حيث كانت أسس الدولة مهددة بالانهيار والاقتصاد الوطني في وضع شبه مشلول وحيث كان الاستقرار فيها غير ثابت... فهل يجوز لنا الآن وقد بدأنا نربط الصلة مع التنمية وننعم بفوائدها... الآن وقد أصبح الأمن والاستقرار حقيقة؟ هل يحق لنا بعد أن انتزعنا اعتراف الدول بنا كدولة أساسية في المنطقة، في هذا الوقت تحديداً هل يُعقل السعي إلى إعطاء صورة معاكسة لتلك التي هي عليها حقيقة أوضاع بلادنا؟

ونحن نطرح تلك الأسئلة الواجب يقتضينا العودة بذاكرتنا إلى الوراء ومراجعة شريط الأحداث المؤلمة التي كسا نحيها... ونقارنها بما نحن عليه اليوم، حيث

أصبحت تلك الأوضاع من قبيل الذكريات المزعجة التي لا نريد ولا نتمنى عودتها... .

ونحن نتكلم عن التضحيات والجهود التي قدمت، الواجب يقتضينا التنويه بحكمة وحنكة الرجل الذي استطاع في كل مرة تجنّب البلاد العواصف... وفبيب بدرجة الوعي الذي تسلح به الشعب... ونشيد بجهود وتضحيات أفراد جيشنا ومصالح أمننا، والتي بفضلها استطعنا أن نتغلب على الإرهاب وتجاوز الحنة!! .

وما ينبغي التذكير به أيضا هو التنويه بالمقاومة المعنوية لشعبنا والتي كانت حاسمة في كسب المعركة ضد الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار للبلاد. ولن ننهي كلامنا في هذا المجال دون التنويه بمستوى التكامل والتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني، وبجهود السيد الوزير الأول وكافة أعضاء طاقمه الوزاري وما بذلوه طيلة الفترة من خلال تعاونهم المخلص مع هيئتنا... . وإننا لنقدر كبير التقدير تنقلاتهم لكافة ولايات الوطن، وتقديرهم لواقع التنمية واتصالهم المباشر مع المواطنين. إنها حقاً سنة حميدة لربط الصلة مع المجتمع المدني ومع الشعب، أملا كبيرا في أن تتواصل هذه السنة لأن من شأن استمرارها تقوية الصلة وتعزيز اللحمة ما بين الحكام والحكوميين... .

هكذا لا شك أنكم تلاحظون أن هذه الدورة لن تكون بيضاء كما يحاول البعض وصفها ولن يكون أعضاء البرلمان فيها قليلي أو عديمي النشاط أثناءها... . سواء على الصعيد التشريعي أو البرلماني أو على صعيد التحرك السياسي... . ففي كافة هذه المجالات سيكون أعضاء مجلس الأمة حاضرين وفاعلين ومؤثرين في الساحة.

وفي الختام أتمنى التوفيق للجميع.

إثبات عضوية



عقب مراسيم افتتاح الدورة الريفية 2014 عقد أعضاء مجلس الأمة جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس خصصت لإثبات عضوية السيد عمار الطيب عن ولاية بلعباس خلفا للسيد ابراهيم بوتخيل الذي انتخب عضوا بالمجلس الدستوري.

قانون المناجم

مبادرة لإنعاش الإنتاج المنجمي

في التنمية المستدامة التي تعمل الدولة على تحقيقها من خلال برنامج التنمية لرئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وزير المناجم يرد على انشغالات أعضاء المجلس :

فيما يخص السؤال المتعلق بمدى توفر القطاع المنجمي على استراتيجية محددة وواضحة ، أكد ممثل الحكومة أن هذا القطاع مهم جدا للاقتصاد الوطني ولتنمية البلاد ، وخلق الثروة كما أكد وجود استراتيجية لتحقيق الأهداف المسطرة ، وتعزيز جهود الاستكشاف ، باعتباره أحد أهم محاور نص القانون ، وهذا لتدارك التأخر المسجل طيلة السنوات الماضية ، التي شهدت غيابا لنشاط المتعاملين الخواص وطنيين كانوا أم جانب ، الأمر الذي نجم عنه ركود وتراجع ملحوظ للإنتاج المنجمي.

إلى جانب ذلك ، فقد تم إعادة هيكلة القطاع المنجمي العمومي عبر استحداث شركة «مناجم الجزائر» بهدف توحيد الجهود وتطافرها وتعزيز الإمكانيات المادية والبشرية للمتعاملين العموميين المتدخلين في القطاع.

وبشأن الوكالتين المنجميتين (وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر والوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية) ، أوضح ممثل الحكومة أن الهدف من استحداث هاتين الوكالتين هو عقلنة سيرها ، لتتولى الأولى الجانب العلمي والفني من خلال وضع الخارطة الجيولوجية وكذا تسيير بنك المعطيات ، في حين تتولى الثانية تسيير الممتلكات المنجمية والرقابة المنجمية



كما صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتضمن قانون المناجم في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الأربعاء 29 جانفي 2014 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس وبحضور السيد يوسف يوسفي وزير القطاع والسيد محمود خوذري ، وزير العلاقات مع البرلمان.



وقد كان وزير المناجم تطرق في مستهل جلسة مناقشة القانون إلى أسباب التفكير في إعداده والذي مرجعه إلى كون الجزائر بلدا يزخر بثروات منجمية هائلة منها ما لم يكتشف إلى يومنا هذا وذلك لأسباب كثيرة . وهو ما دفع بالحكومة إلى تقديم هذا النص الجديد لإنعاش القطاع المنجمي والنهوض به ليساهم



رأي اللجنة وتوصياتها

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية لمجلس الأمة نص هذا القانون خاصة ما تعلق منه بتحديد صلاحية جواز السفر البيوميتري الإلكتروني ، التحديد الحصري لسندات ووثائق السفر ، شروط تجديد سندات ووثائق السفر وتكييف الأحكام الجزائية مع قانون العقوبات المعدل والمتمم. كما أصدرت اللجنة توصيتين تعلقن الأولى بتعميم تكنولوجيا الوثائق المؤمنة على بطاقة التعريف الوطنية ، رخصة السياقة والبطاقة الرمادية ، لتساير مثيلاتها في الدول الأخرى.

أما الثانية فهي تخص الاسراع بمنح أعضاء البرلمان بغرفتيه جوازات سفر دبلوماسية لتجاوز ما يتعرضون له من مضايقات خلال القيام بمهامهم البرلمانية في الخارج.

امتحان لنجاعة الإدارة.. والخدمة العمومية

القانون المتعلق بسندات ووثائق السفر

وصادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون المتعلق بسندات ووثائق السفر الذي يعتبر أول إطار قانوني يوضع لجواز السفر البيوميتري بعد مرور سنة ونصف على انطلاق إنجازه في الجزائر.



يتم فتح المركز الوطني لوثائق الحالة المدنية يوم 15 فيفري 2014، الذي سيمكن أي مواطن من استخراج هذه الوثائق من أية بلدية عبر الوطن .

أما فيما يتعلق بانجاز مراكز أخرى لإصدار جواز السفر البيوميتري أوضح مسؤول القطاع بأن مركزية إعداد جوازات السفر أمر لا بد منه موضحا بأنه المركز الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه لاستخراج الوثائق المؤمنة في حالة حدوث مشكل ما هو مركز الأغواط.

أما فيما يخص الرقم التعريفي الوطني فقد أوضح السيد بلعيز أن كل مواطن يحصل على جواز سفر بيوميتري إلكتروني سوف يكون له رقم تعريفي وطني ينهي معاناته مع الوثائق

وفيما يتعلق بمطلب منح جواز السفر البيوميتري لأعضاء البرلمان بغرفتيه فقد أوضح وزير الداخلية بأن هذا القرار يعود لرئيس الجمهورية وحده الذي يقدر ويقرر منح هذا النوع من الجوازات عن طريق مرسوم رئاسي.

كما أوضح ممثل الحكومة حول مشكلة إزالة الألقاب غير اللائقة والموروثة عن الاستعمار بأن رئيس الجمهورية لم يحدث يوما وأن رفض طلبا لتغيير الألقاب.

كل السلطات العمومية التي تصدر وثائق مهمة كانت طبيعتها لن تحتاج للتصديق عليه من طرف مصلحة الحالة المدنية للبلديات مثلما هو معمول به حاليا.

وبعد أن استمع أعضاء مجلس الأمة إلى عرض قدمه السيد الطيب بلعيز وزير الداخلية والجماعات المحلية حول أهم محاور هذا القانون طرحوا جملة من الانشغالات والتساؤلات تناولها ممثل الحكومة بالإجابة.

فبخصوص تكوين موظفي البلديات وعصرنة الهياكل الإدارية لوزارة الداخلية وإعادة النظر في تكوين المدرسة الوطنية للإدارة أوضح السيد بلعيز بأن كل هذه الانشغالات متكفل بها في مشيرنا في هذا الإطار إلى إنشاء 11 مركزا إداريا وإعادة النظر في المدرسة الوطنية للإدارة وعصرنة كل الهياكل الإدارية ، وتثبيت العاملين غير المثبتين ، مؤكدا أن العنصر البشري يحتل مكانة هامة في الإصلاحات التي تقوم بها الدولة.

أما فيما يتعلق بالأخطاء الكثيرة التي ترتكب في الأسماء والألقاب عند تحرير الوثائق الإدارية ، فقد أوضح بأن كل الوثائق الإدارية ، تستخرج اليوم عن طريق جهاز الإعلام الآلي وتسلم إلى صاحبها ليتأكد من صحة المعلومات ، ريثما

وقد أوضح ممثل الحكومة في بداية عرضه لنص هذا القانون أن رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 29 سبتمبر 2013 ، وجه أوامر للحكومة بصفة عامة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية بصفة خاصة تلزم الإدارة بأن تكون ناجعة وشفافة ، عمادها خدمة عمومية عصرية ذات جودة ، وبدون إجراءات بيروقراطية. وبناء على هذه التعليمات قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإجراء مسح عام لجميع الوثائق والأوراق والمستندات التي تعمل بها الوزارة ، فتبين أن بعض الوثائق المطلوبة حاليا ليس لها أي سند قانوني أو نص تنظيمي . بينما الكثير من الوثائق والمحركات الإدارية تحكمها نصوص تشريعية ورغم أنها صالحة إلا أنها تحتاج إلى تحيين وتعديل ، كونها تعود إلى سنوات الستينات والسبعينات ، ولم تعد تساير التطورات والإصلاحات التي تعرفها الجزائر ، ومن بينها الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970 المتعلق بالحالة المدنية الذي سيتم تعديله لاحقا لتمدد فيه صلاحية عقد الميلاد إلى 10 سنوات بدلا من سنة واحدة. كما أفاد ممثل الحكومة أن مرسوما تنفيذيا آخر قيد التوقيع من قبل الوزير الأول يخص التصديق على الوثائق ، مفاده أن

قانون العقوبات:

ردعا للجرائم في حق الأطفال.. ومطابقة للمواثيق الدولية

رأي اللجنة وتوصياتها

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية لمجلس الأمة الأحكام الجديدة التي وردت في نص القانون والتي ترمي في الأساس إلى حماية القصر من الجرائم التي يمكن أن تطالهم، ومعاقبة مرتكبيها وحرمانهم من ظروف التخفيف وكذلك تجريم التمييز بكافة أشكاله وإدراج بعض الأعمال الإجرامية ضمن خانة الفعل الإرهابي.

كما تندرج في إطار تكييف التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية.

ولذا ترى اللجنة أن تلك التعديلات والتتبعات تعكس استراتيجية الدولة في مكافحة الظواهر الإجرامية الدخيلة على مجتمعنا والبعيدة كل البعد عن القيم والأخلاق التي يتحلى بها شعبنا.

كما أن اللجنة سجلت بعض التوصيات تخص جملة الانشغالات التي رأتها أساسية وهي:

- تفعيل العمل الجوارح تجاه الطفل والأولياء والمجتمع المدني

- ضرورة استحداث استراتيجية موحدة لتفعيل حقوق الطفل على أرض الواقع وترقيتها

- تعزيز قدرات العمل الجماعي في مجال التكفل بقضايا الطفل.

- ضرورة التكفل النفسي بالأطفال الذين تعرضوا للاختطاف أو الاعتداء الجسدي.

- ضرورة إجراء دراسات معمقة بالتعاون مع مؤسسات الدولة ذات الصلة والجامعات الجزائرية للبحث في أسباب تنامي الظواهر الإجرامية في المجتمع الجزائري لإيجاد حلول لها.

- ضرورة تضافر الجهود لمكافحة الجريمة بمختلف أشكالها.

- ضرورة إنشاء مقرات السجون خارج مداخل المدينة.

عمل لإعادة النظر في إجراءات هذا الحبس ، وستتخلص بالضرورة حالات اللجوء إليه مستقبلا كما أكد أنه وفي ظل الإصلاحات التي يعرفها قطاع العدالة فإن تنظيم السجون سيكون في إطار ما هو متعارف عليه دوليا والمنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

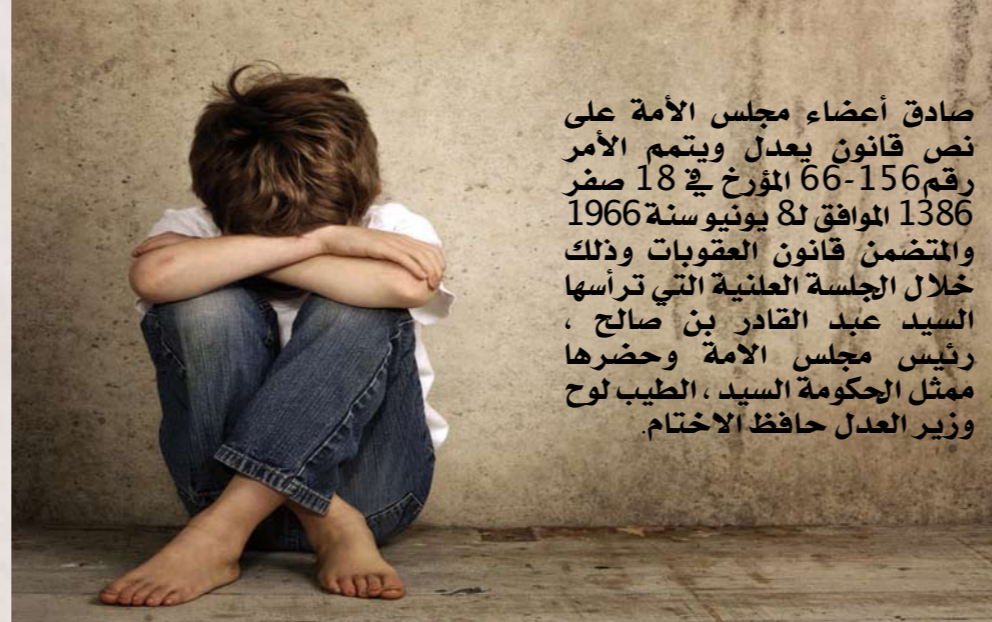
وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بالمخدرات ، أكد ممثل الحكومة وجود قانون يعاقب على استعمال المخدرات وتهريبها ، وأكد على أن هذه الظاهرة مقلقة جدا كونها تهدد استقرار البلاد ، وهي مرتبطة ببعض القضايا منها تمويل الإرهاب ، ومحاربتها يتطلب مجهودات على مختلف الأصعدة.

وحول التساؤل المتعلق بمحكمة الجنايات وتشكيلتها فقد أوضح مسؤول القطاع بأنه قد سبق إثارة نقاش على مستوى اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة حول إعادة النظر في تشكيلة هذه المحكمة إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق رأي موحد بهذا الخصوص.

وعن التساؤل المتعلق بعقوبة الإعدام ، أشار إلى أن العقوبة منصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري، أن مسألة الإبقاء عليها لا إلغائها يقتضي نقاشا واسعا على المستوى الوطني، مشيرا إلى أن هذا النقاش مطروح اليوم على الصعيد الدولي ، حيث يدعو البعض إلى إلغائها والبعض الآخر يدعو إلى إقرارها وتنفيذها بينما يطالب آخرون بحصرها في جرائم إلى حصرها في جرائم الدم فقط.

وفي موضوع آخر يتعلق بالقضاء في الجنوب أكد ممثل الحكومة أن التفكير جار لتوفير العدد الكافي من القضاة ذوي الكفاءة في الجنوب ومنحهم امتيازات منها السكن لأداء مهامهم ، كما سيتم إنشاء هيكل قضائية في ولايات الجنوب لحل الإشكال المتعلق ببعد المسافة وتخفيف معاناة المواطنين ، مشيرا هنا إلى أنه في إطار عصريته قطاع العدالة سيتم التكفل بالانشغال المتعلق ببعد المسافة في ولايات الجنوب في هذا الشق الخاص.

واختتم ممثل الحكومة رده ، بالتطرق إلى موضوع عصريته قطاع العدالة فأكد بهذا الخصوص أن مختلف مرافق العدالة ستعرف تحسنا في خدماتها المقدمة للمواطنين ، وذلك بإنشاء بنك للمعلومات على المستوى الوطني ، يمكن من خلاله تقديم ملف واحد للمصلحة المعنية لسحب وثيقة الجنسية والذي يتم إدراجه في بنك المعطيات ، كما ستعمم هذه العملية على صحيفة السوابق العدلية.



صادق أعضاء مجلس الأمة على نص قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات وذلك خلال الجلسة العلنية التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وحضرها ممثل الحكومة السيد ، الطيب لوح وزير العدل حافظ الاختتام.

أما بالنسبة للانشغالات المتعلقة بحماية الطفولة ، أكد السيد الوزير أنه لا يمكن التركيز في موضوع حماية الطفل على قانون العقوبات فقط ، بل يتعين توفير الحماية الاجتماعية له ، وهذا ما تصبو إليه وزارة العدل من خلال تنصيبها ورشة عمل لإعداد قانون حماية الطفولة ، وهي على وشك الانتهاء من إعداده ليعرض على مجلس الحكومة ثم على مجلس الوزراء ومن ثم يقدم أمام البرلمان لمناقشته والتصويت والمصادقة عليه.

وأشار ممثل الحكومة في هذه النقطة إلى أن قاضي الاحداث في الجزائر له تصنيف خاص ، وسمي له تصنيف أعلى في ظل الإصلاحات الجارية وسيعين من بين أقدم وأكفأ القضاة .

وبشأن ما إذا كانت مراجعة قانون العقوبات بدواعي تكييف التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية ، أم كانت نتيجة التهويل الإعلامي الذي صاحب اختطاف القصر وقتلهم والتنكيل بهم ، أكد وزير العدل تحسس الدولة انشغالات الرأي العام والتزامها بالاستجابة لمطالبه ، وهذا ما يتضمنه برنامج رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي يحرص على أخذ انشغالات الشعب بعين الاعتبار .

وعن ظاهرة التسول ، أوضح ممثل الحكومة أن هذه الظاهرة موجودة في المجتمع الجزائري وكان لزاما سن أحكام عقابية على من يقوم بهذا الفعل لوضع حد لانتشار هذه الجريمة.

وحول اكتظاظ السجون بسبب الحبس المؤقت ، أوضح ممثل الحكومة بأنه قد تم تكوين ورشة

وقد جاء هذا التعديل في وقت عرفت في الجرائم وخاصة تلك المرتكبة ضد القصر منحي تصاعديا ملفتا بسبب عوامل كثيرة وطنية ودولية وفي نفس الوقت من أجل مطابقة أحكام قانون العقوبات مع المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان والتي صادقت عليها الجزائر.

انصبت انشغالات أعضاء مجلس الأمة على أهم محاور التعديل كما كانت تدخلاتهم مناسبة لطرح بعض التساؤلات المتعلقة بقانون العقوبات ككل. فكان رد مسؤول القطاع كالتالي:

فيما يخص التساؤل المتعلق بتعارض تحديد سن المسؤولية الجزائية بـ 10 سنوات مع المادة 42 من القانون المدني ، والتراجع عن تحديد سن المسؤولية الجزائية المحدد بـ 13 سنة في المادة 49 من قانون العقوبات ، رد ممثل الحكومة أن سن الرشد المدني هو 19 سنة في حين حدد سن الرشد الجزائي بـ 18 سنة ، موضعا أن القانون الساري المفعول لم ينص على السن الدنيا للمسؤولية الجزائية ، وهو فراغ قانوني سمح بالمتابعة الجزائية لكل طفل يقوم بفعل يدخل في إطار قانون العقوبات حتى وإن كان الطفل في سن الخامسة أو السادسة وهو ما حدث فعلا . وعليه كان لا بد من ملء هذا الفراغ بتعديل هذه المادة وتحديد السن الدنيا للمسؤولية الجزائية بعشر سنوات (10) ، وبموجب هذا التعديل لا يتابع جزائيا القاصر الذي لم يكمل سن العشر سنوات ، مؤكدا أن تحديد هذا السن لا يتناقض ويتعارض مع سن التمييز، وتم تحديده بعد مشاورات مع اطراف عديدة ، علاوة على كون دول عديدة تعمل بهذا السن.

انعدام الطرق الكفيلة بعزل هاته المادة ، الأمر الذي أدى إلى تدني قيمته في السوق الدولية ، هذا علاوة على مشكل نقل المنتج نحو من مناطق التصنيع ، كما أفاد أنه ولتلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة منه أو للتصدير ، يتم حاليا دراسة هذه المسائل من أجل إعادة استغلال المنجم ، لاسيما وأن إمكانيات الانتاج فيه جد معتبرة وتقدر بـ 2 مليار طن سنويا.

وحول تنمية المناطق الجنوبية، أوضح ممثل الحكومة ، أن العمل جار على إنشاء صناعة من منجمية في المناطق المعنية ، بتكثيف عمليات الاستكشافات والتنقيب.

وفيما يتعلق بإشراك المجالس المحلية المنتخبة في منح التراخيص المنجمية ، أكد مسؤول القطاع بأنه سيتم التكفل بهذا الانشغال ، وتمكين البلديات التي تقع المكامن في اقليمها ، من حصة الاتاوات المدفوعة للدولة للمساهمة في تنميتها المحلية.

وبخصوص الانشغالات المتعلقة بمنجم «القنادسة» ببشار فقد أوضح بأن استغلاله يعود للحقبة الاستعمارية ، وأن نشاطه توقف سنة 1957 ، ومن أجل تحسين موقع الاستغلال بادرت الشركة الوطنية سوناطراك بأعمال التهيئة اللازمة ليكون نموذجا للمواقع المماثلة الأخرى.

انصبت انشغالات أعضاء مجلس الأمة على أهم محاور التعديل كما كانت تدخلاتهم مناسبة لطرح بعض التساؤلات المتعلقة بقانون العقوبات ككل. فكان رد مسؤول القطاع كالتالي:

رأت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة أنه ما ينتظر من هذا النص هو إمكانية النهوض بالقطاع المنجمي تظل ممكنة بعد أن بقي لفترة طويلة بعيدا عن المساهمة في التنمية المستدامة ، وأن خيار الإبقاء على الشراكة الأجنبية يتيح فرص الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين ويسهم في تنمية القطاع. كما قدمت مجموعة من التوصيات تخص جملة من الانشغالات التي طرحها أعضاء مجلس الأمة :

- ضرورة استشارة المنتخبين المحليين في منح الرخص المنجمية.

- في مجال نزع الملكية المحددة قانونا ، ولتسهيل هذه العملية ، يتعين إعادة النظر في سلم التعويضات الخاص بالمواطنين المعنيين باستغلال أراضيهم في البحث لمنجمي ، لتفادي لجوئهم في كل مرة إلى العدالة ، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل الأشغال ، نظرا لطول الفصل في هذا النوع من القضايا.

- ضرورة تحديد وبدقة نوع المكامن المعفاة من الجباية .

- ضرورة إشراك الجامعات الجزائرية في البحث المنجمي على غرار الكثير من الدول المتقدمة.

- ضرورة المتابعة الصارمة لمرحلة ما بعد استغلال المنجم ، حفاظا على سلامة وأمن المواطن والبيئة معا.

، وهذا قصد تفادي التضارب في المهام والصلاحيات بين الوكالتين.

وبالنسبة للمقدرات المنجمية التي تزخر بها الجزائر ، أكد ممثل الحكومة أنها مقدرات واعدة ، وتشتمل على الحديد ، الفوسفات ، اليورانيوم ، الذهب ، النحاس ، الباريت ، الملح ، وبعض المعادن الثمينة ، وغيرها ، ويبقى المشكل الأساسي في تصور عمليات الاستكشاف ، وهي الشرط الأساسي لمباشرة التنقيب ومن ثم استغلال هذه الثروات ، وقدم تم تقديم هذا النص لتجاوز هذا المشكل بفتح المجال أمام التمويل العمومي للبحث والاستكشاف ، قصد تنمية وتثمين هذه القدرات.

وبشأن استغلال منجم «واد أميزور» ، أوضح ممثل الحكومة أن إمكانيات المنجم من الرصاص والزنك هائلة وواعدة ، وأن الدراسات المنجزة تفيد بإمكانية استغلاله ، إلا أن العائق الرئيسي يكمن في تأثيره على صحة وسلامة السكان في المنطقة ، ولهذا تم الاتفاق مع السكان على عدم الانطلاق في عمليات الاستغلال في الوقت الحاضر ، إلى حين إيجاد بدائل تضمن سلامة وصحة المواطنين.

وعن عدم استغلال منجم « غار جبيبات » ، أكد ممثل الحكومة أن عدم استغلاله في السابق يعود لأسباب موضوعية ، تتمثل في احتواء الحديد على مادة الفسفور ، مع

رأي اللجنة وتوصياتها

رأت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة أنه ما ينتظر من هذا النص هو إمكانية النهوض بالقطاع المنجمي تظل ممكنة بعد أن بقي لفترة طويلة بعيدا عن المساهمة في التنمية المستدامة ، وأن خيار الإبقاء على الشراكة الأجنبية يتيح فرص الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين ويسهم في تنمية القطاع. كما قدمت مجموعة من التوصيات تخص جملة من الانشغالات التي طرحها أعضاء مجلس الأمة :

- ضرورة استشارة المنتخبين المحليين في منح الرخص المنجمية.

- في مجال نزع الملكية المحددة قانونا ، ولتسهيل هذه العملية ، يتعين إعادة النظر في سلم التعويضات الخاص بالمواطنين المعنيين باستغلال أراضيهم في البحث لمنجمي ، لتفادي لجوئهم في كل مرة إلى العدالة ، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل الأشغال ، نظرا لطول الفصل في هذا النوع من القضايا.

- ضرورة تحديد وبدقة نوع المكامن المعفاة من الجباية .

- ضرورة إشراك الجامعات الجزائرية في البحث المنجمي على غرار الكثير من الدول المتقدمة.

- ضرورة المتابعة الصارمة لمرحلة ما بعد استغلال المنجم ، حفاظا على سلامة وأمن المواطن والبيئة معا.

قانون تسوية الميزانية

من آليات المراقبة والمحاسبة

كما صادق أعضاء مجلس الأمة في هذه الجلسة على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، الذي كان فرصة أخرى هامة في ممارسة العمل التشريعي والرقابي وجه من خلالها أعضاء مجلس الأمة أسئلتهم وانشغالاتهم مباشرة إلى وزير المالية السيد كريم جودي حول المواضيع التي تحظى باهتمامهم إلى جانب المواضيع التي سجلوها على ضوء دراستهم لنص الملاحظات الواردة في التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لهذا القانون.



وقد كان أعضاء مجلس الأمة قد طرحوا جملة من التساؤلات على ضوء الملاحظات والنقائص التي سجلها مجلس المحاسبة :

— حول إنعدام الوسائل المادية والبشرية لتحصيل الجباية العادية .

— مدى عصنة الإدارة الجبائية المتمثلة في إدخال المعلوماتية في عمل المصالح.

— ملاحظة وجود ضعف في استهلاك اعتمادات التسيير رغم المكانة التي تحتلها في ميزانية الدولة. ملاحظة عدم التحكم في التقديرات الميزانية.

— بقاء 140.000 منصب مالي غير مشغول بعنوان الوظيفة العمومية

— وجود تضارب في المعطيات التي قدمها مجلس المحاسبة في تقريره التقييمي، بخصوص عجز ميزانية الدولة.

— عدم تأدية وكالتي المحروقات للمهام الموكلة إليها ، واستمرار العمل بالأحكام التشريعية السابقة في مجال الجباية البترولية.

— اللجوء المتكرر لصندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية ، الذي يشكل مساسا بحقوق الأجيال القادمة.

— مساءلة المسؤولين عن النقائص المسجلة في التسيير وعن الإجراءات المتخذة في هذا الإطار.

— تقديم قانون تسوية الميزانية خلال الفترة ن1-2-2011 وذلك تحقيقا لمزيد من الشفافية في مراقبة إنفاق المال العام.

— اقتراح تنازل الدولة عن بعض جباياتها للبلديات ، حتى تعزز هذه الأخيرة ميزانياتها.

المالية الذي يتطلب بدوره مصادقة البرلمان مؤكدا في هذا الإطار أن مجلس المحاسبة لم يعترض على مطابقة وصحة النتائج المقدمة أما الجانب الثاني فهو الذي يتعلق بتقييم مجلس المحاسبة لمستويات تنفيذ قانون المالية وظروف إنجازه ، حيث تضمن تقريره أساسا النقاط الآتية :

— مطابقة النفقة العمومية للتشريع والتنظيم المعمول بهما ،

— احترام المبادئ الميزانية

— احترام الإجراءات.

كما ذكر بأن تقرير مجلس المحاسبة لا يكون موضوع نقاش مع القطاعات الوزارية حيث يتم تبليغه فقط وقد سبق للوزراء الأمرون بالصرف وكذا إطارات وزارة المالية تقديم التفاصيل والأجوبة الضرورية على الأسئلة المطروحة ملتزمين بالتكفل بالإنشغالات الأخرى.

وفيما يتعلق بكثرة اللجوء إلى إعادة التقييم ، أوضح الوزير بأن إجراء عادي يتخذ في أربعة حالات وهي :

- 1 - تسجيل المشاريع قبل نشر المناقصات ،
- 2 - توازن قدرات الانجاز ومخطط الأعباء (المنافسة) نوعية تقييم المشاريع (دراسة النضج).
- 3 - التحكم في أسعار مواد البناء.

أما بشأن ضعف التحصيلات الذي سبب تراكما في الإيرادات الواجب تحصيلها أرجعه مسؤول القطاع إلى إنهاء الأشغال الكبرى التي أدت إلى



تحقيق نسبة هامة من الجباية المحصلة إلى غاية 31 ديسمبر 2010.

أما التأخير المسجل في تنفيذ برنامج عصنة الإدارة الجبائية ، فقد أوضح بأن النظام المعلوماتي قيد الإنجاز في وقت بدأت إجراءات التصريح والدفع عن بعد سريانها منذ شهر أوت 2013 على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.

أما فيما يتعلق بالتأخير المسجل في تنفيذ برنامج عصنة الإدارة الجبائية ، أوضح أن النظام المعلوماتي هو في قيد الإعداد ، كما أن إجراءات التصريح والدفع عن بعد قد بدأ سريانها منذ شهر أوت 2013 على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.

وبخصوص اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عمليات الخزينة ، من دون تمييز ، فقد بين بأن أموال فائض الجباية البترولية المودعة في الحساب الجاري للخزينة ، المفتوح لدى بنك الجزائر ، يتم نقلها إلى حساب فائض الجباية البترولية والمفتوح كذلك على مستوى نفس هذه المؤسسة.

وبخصوص مشكل العجز المالي الذي تعاني منه بعض البلديات ، أوضح أنه لم يتم تسجيل أية بلدية عاجزة في سنة 2011 ، وأن تمويلها يتم من خلال أموالها الخاصة أو الصندوق المشترك للجماعات المحلية

التكفل بديونها من طرف الدولة

التكفل بمرتبات مستخدميها

التخصيصات الممنوحة بعنوان المخططات البلدية للتنمية

— تقديم التقرير السنوي التقني والإداري حول تنفيذ الميزانية

— إرفاق مشروع التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة بملخص يسهل عملية الإطلاع على ما ورد فيه من ملاحظات.

— التحكم في الوعاء الجبائي في مجال الجباية البترولية.

— التوظيف في المناصب المالية الشاغرة في الوزارات المذكورة في التقرير.

— احترام مبدأ سنوية الميزانية

— مكافحة التهرب الجبائي ومحاربة الفساد

— إدخال المعلوماتية في عمل المصالح الجبائية وتبسيط الإجراءات.

— ضخ اعتمادات انطلاق المشاريع في وقتها واحترام آجال التنقيط ، ووضع كل الاحتمالات لتفادي إعادة التقييم المتكرر للمشاريع.

— تحديد عناوين النفقات غير المتوقعة تحديدا دقيقا.

— التحكم أكثر في التقديرات الميزانية عند إعداد قوانين المالية

— تحسين إيرادات الجباية العادية.

— مواصلة تطهير الحسابات الخاصة للخزينة مع إضفاء المرونة في تسييرها.

— اتخاذ كل الإجراءات من أجل تطوير محاسبة الميزانية والخزينة ، بغية ضمان أفضل متابعة للمعلومات التي تعرضها ، وترسيخ أحسن الممارسات في تسييرها.

— إعادة النظر في السياسة المنتهجة في مجال الإنفاق وشفافية التسيير.



فتح مجال السمعى البصرى.. استكمالاً وتعزيزاً لمسار التعددية



كما صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بالسمعى البصرى بحضور السيد عبد القادر مساهل، وزير الاتصال، ممثلاً للحكومة والسيد محمود خذرى، وزير العلاقات مع البرلمان.

وزير الاتصال قدم عرضاً عن نص القانون الذي يدرج الامكانيات المتاحة مستقبلاً للمتعاملين الخواص بغرض الاستثمار فى المجال السمعى البصرى ضمن إطار رصين يتوخى الموضوعية فى الطرح والمهنية فى المعالجة، يتطابق مع التشريع الوطنى ووفق القواعد المعمول بها عالمياً.

كما تطرق مسؤول القطاع إلى سلطة ضبط السمعى البصرى، مؤكداً أنها مستقلة تعمل على حماية الخدمة العمومية للسمعى البصرى، تمارس صلاحياتها بصفتها الحارس والضامن لحرية ممارسة هذا النشاط.

كما شرح السيد ممثل الحكومة التدابير والأحكام التى جاء بها نص هذا القانون ولاسيما المتعلقة بـ:

- مجال تطبيق نص هذا القانون

- خدمات الاتصال السمعى البصرى التابعة للقطاع العمومى.

- خدمات الاتصال السمعى البصرى المرخصة.

- الاحكام المشتركة لكافة خدمات الاتصال السمعى البصرى

- سلطة ضبط السمعى البصرى (مهامها، تشكيلتها، تنظيمها وسيورها).

وفى رده على انشغالات وتساؤلات أعضاء مجلس الأمة أشار ممثل الحكومة إلى أن فتح مجال السمعى البصرى يعد استكمالاً للتعددية التى تم الشروع فيها، فى الصحافة المكتوبة استجابة لتطلعات المواطن وتعميقاً للديمقراطية.

وفى ما يخص تساؤل عضو مجلس الأمة المتعلق بأعضاء سلطة ضبط السمعى البصرى وكونهم معينين عوض انتخابهم مثل ما هو الحال بالنسبة لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة أجاب ممثل الحكومة بأن الفرق بين الصحافة المكتوبة والمجال السمعى البصرى، كون هذا الأخير ملك للدولة، ولا يمكن أن يغير فى كيفية

بتخصيص الترددات الموجهة لخدمة السمعى البصرى وهذا ما هو معمول به عالمياً.

أما بشأن الانشغال المتعلق باستقلالية سلطة ضبط السمعى البصرى وصلاحياتها، رد ممثل الحكومة، أن استقلالية هذه السلطة هى التى تمنح لها المصادقية تجاه المتعاملين فى المجال السمعى البصرى أو تجاه المواطنين، هذه الاستقلالية ستحقق فى الميدان من خلال مهامها وصلاحياتها التى تم تحديدها بوضوح فى نص القانون. ويتمثل دورها الأساسى فى السهر على احترام القوانين بصفة عامة، وحماية حقوق جميع المواطنين فى تقديم إعلام نزيه يراعى أخلاقيات المهنة.

رأى اللجنة وتوصياتها

أصدرت اللجنة بعد دراستها لنص القانون الخاص بالنشاط السمعى البصرى. وبعد أن ثمنت مجمل الأحكام التى جاء بها هذا النص لاسيما المتعلقة بوضع الآليات الكفيلة بضمان فعالية النشاط السمعى البصرى ومراقبة ممارسته بصرامة الذى سيضجع لامحالة على بروز إعلام رفيع المستوى يؤمن باحترام المبادئ العامة التى تؤسس النظام العام فى بلدنا وتعبير عن القيم العالمية. كما نوهت بفتح باب الاستثمار أمام المتعاملين الجزائريين الخواص، والذي تحرص عليه الدولة لتحرير الطاقات والعمل على خلق روح المنافسة مع إلزام الجميع على إبراز القدرات التى يزخر بها الوطن فى مختلف المجالات. جملة من التوصيات:

- ضرورة الاسراع فى إصدار التنظيمية المذكورة فى نص هذا القانون.

- ضرورة الاسراع فى إنشاء سلطة ضبط السمعى والبصرى.

- ضرورة الاسراع فى إنشاء معاهد ومراكز لتدريب وتأهيل العاملين فى النشاط السمعى البصرى.

- الحرص على تشجيع الاستثمار فى الإعلام المحلى، تلفزيونياً وإذاعياً لما لهذا اللون الإعلامى من أهمية فى التعبير عن طموحات ورغبات جمهور المتلقين.

- الحرص على التعجيل بتوفير الذبذبات والأمواج الإذاعية لفتح الاستثمار فى هذا المجال.

- ضرورة إصدار قانون خاص بالإشهار والسيد مساهل بأن المؤسسة العمومية للبحث الإذاعى والتلفزيونى هى المكلفة والمخولة بالأجال.

الأسئلة الشفهية:

عقد مجلس الأمة يوم الاثنين 5 جانفي 2014 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بحضور عدد من أعضاء الطاقم الحكومى وذلك للإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الأمة الشفهية.

ص 16 - 17

وفي الجلسة العلنية التى عقدها مجلس الأمة يوم الاثنين 20 جانفي 2014، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، أجاب كل من وزراء الداخلية، التنمية الصناعية، النقل والثقافة على أسئلة أعضاء مجلس الأمة الشفهية

ص 18 - 19

في قطاع الداخلية والجماعات المحلية

القضاء على العنف داخل الأحياء السكنية مسؤولية السلطات المحلية والجمعيات المدنية

كل فرد من هذا المجتمع مسؤولياته نحو تربية النشأ وزرع قيم التسامح والمحبة والوثام .

مشيرا إلى أن عدد حوادث الصدمات ما بين الشباب في الأحياء السكنية الجديدة يعرف انخفاضا كبيرا حيث تم تسجيل 53 حالة سنة 2013 مقابل 83 حالة سنة 2012 معتبرا أن أسباب هذه الحوادث يعود أساسا إلى قدوم شباب من بلديات وقرى مجاورة باستمرار وعدم تأقلمهم مع ظروف معيشتهم الجديدة مجددا دعوته بالتكفل بالمرافق الترفيهية على مستوى التجمعات السكنية الجديدة.

وفيما يتعلق بالتغطية الأمنية للمدن والأحياء فقد صرح وزير الداخلية بأن

قطاع الداخلية والجماعات المحلية دعا السيد الطيب بلعيز، وزير القطاع السلطات المحلية إلى الإصغاء إلى مشاكل الشباب وإشراكهم في تسيير وإدارة أحياءهم السكنية وذلك في إجابته على سؤال السيد محمد زوييري، عضو مجلس الأمة المتعلق بظاهرة العنف في الأحياء السكنية الجديدة والاعتداءات في المستشفيات، موضحا أن هذه المسؤولية تقع على عاتق



السلطات المحلية وجمعيات المجتمع المدني التي يجب أن تعمل على تأطير فئة الشباب في إطار تحمل



توفير الأمن والاستقرار للمواطنين وعبر كل التراب الوطني هو محور البرنامج الاستعجالي الذي سطرته وزارة الداخلية والجماعات المحلية تطبيقا للمادة 42 من الدستور التي تلزم بتوفير أمن المواطنين.

عدد مراكز الشرطة الجوارية بالأحياء السكنية الكبيرة والجديدة سيتضاعف مستقبلا إلى 3 مرات حيث تم إنجاز 611 مركزا سنة 2012 ليرتفع هذا العدد إلى 633 مركزا خلال سنة 2013. وأوضح وزير الداخلية بأن

قطاع البيئة والاقليم

رسكلة النفايات المنزلية

تساءلت السيدة رفقية قصري عضو مجلس الأمة حول الإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال فرز



اقتصادية مستدامة وشددت السيدة بوجمعة على تطوير طرق تسيير وتهيئة رسكلة النفايات التي تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني وخلق ثروات مضافة في المجال الصناعي وتوفير مناصب شغل جديدة لإمتصاص البطالة عن طريق تحسين مستوى التكوين وإشراك كل الجهات الفاعلة في الميدان لاسيما المواطنين والجمعيات والسلطات المحلية .

التقني و42 مفرزة للنفايات على المستوى الوطني كما تم إعادة تأهيل 64 مفرغة عشوائية وإنجاز 69 مفرغة أخرى.

وأما عن كيفية ردم النفايات لإزالتها بعد فرزها أوضحت مسؤولة القطاع بأن ردم النفايات في مراكز الردم التقني التي تخضع لمعايير معمول

ورسكلة النفايات حيث قدرت وزيرة تهيئة الاقليم والبيئة السيدة دليلة بوجمعة القيمة المالية المضافة التي قد تتحقق جراء رسكلة النفايات المنزلية بـ 30.5 مليار دج وأضافتم بأن الجزائر تتوجه حاليا نحو رفع نسبة رسكلة النفايات المنزلية وما شابهها ما بين 25 و50 بالمائة سنتي 2015 و2016 لتحقيق ثروة



بها دوليا وفق معالجة جديدة تسمى المعالجة الحرارية وتتفادي تسرب الغازات المضرة ، حيث تهدف هذه الطريقة في الردم إلى استرجاع كمية معتبرة من هذه النفايات واستغلالها في المجال الصناعي والتمكن من استغلال مراكز الردم التقني بصفة مستمرة ولمدة أطول .

قطاع الشباب والرياضة

إعادة تهيئة المركز الجهوي الرياضي بسرايدي في إطار استرجاع المنشآت الرياضية



في رده على سؤال السيد محمد العسكري ، عضو مجلس الأمة حول توقف أشغال إعادة تهيئة المركز الجهوي للترقية البدنية والرياضية لتحضير الفرق الوطنية الواقع ببلدية سرايدي (عنابة) في وقت تعاني فيه الولاية من عجز كبير في المنشآت الرياضية ، حرص القائم الأول

بالقطاع السيد محمد تهمي على التأكيد بأن الأشغال لم تتوقف وهي تسيير بشكل جيد موضحا بأن وزارته تتابع عن كثب ملف مركز سرايدي حيث تم الإعلان عن مناقصة جديدة بعد تلك التي تم الإعلان عنها عام 2009 لتنطلق الأشغال في المسبح والقاعة المتعددة الرياضات الت يخصص لها غلاف مالي قدر بـ 380 مليون دينار وبالموازاة مع تقدم الأشغال بالمسبح والقاعة المتعددة الرياضات خصص غلاف مالي إضافي قدر بـ 1 مليار و360



مليون دينار للقيام بالأشغال اللازمة على مستوى المرافق الأخرى منها المراقد والمطعم والجناح البيداغوجي حيث تم الاتفاق مع المؤسسة المكلفة بالإنجاز على انطلاق الأشغال في الأيام القليلة المقبلة. واغتنم مسؤول القطاع السانحة للتأكيد على حرص الدولة على استرجاع المنشآت الموجودة بالإضافة إلى بعث مشاريع جديدة في مختلف الولايات للاستجابة للطلبات المتزايدة للشباب عبر كل ولايات الوطن، حيث تجسدت إلى غاية 85 من المشاريع التي سطرت خلال السنوات الأخيرة على أن تنطلق في سنة 2014 مشاريع أخرى عبر مختلف الولايات.

في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

إجراءات جديدة لتسهيل عملية معادلة الشهادات

في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كشف السيد محمد مباركي ، وزير القطاع بأنه قد تم استحداث مديرية مكلفة بمعادلة الشهادات ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة بالوزارة وتم تزويدها بوسائل بشرية ومادية كافية بغية تحسين أداء المصلحة المكلفة بذلك والرفع من مردودها وذلك



في رده على سؤال السيد عبد القادر بن سالم حول المشاكل التي تعترض الراغبين بمعادلة الشهادات الأجنبية بتظيراتها الجزائرية .

وأعلن السيد مباركي بأن قطاع التعليم العالي يعمل على عصرنة



كما نفى مسؤول القطاع أن يكون مشكل نقص مؤسسات الإنجاز قد عرقل تقدم المشاريع المبرمجة في ولايات الجنوب حيث تم إطلاق بنهاية 2013 أكثر من 60 مائة من البرامج المخصصة في كل من أدرار والأغواط وبسكرة وتمنراست وورقلة واليزي وتندوف والواد وغرداية حيث يبلغ عدد المشاريع والتي لم يتم إطلاقها بعد حوالي 135 ألف سكن من إجمالي المشروع معتبرا أن هذه الأرقام تؤكد أن مناطق الجنوب تواكب الشمال في تقدم مشاريع القطاع وقد تتجاوزها أحيانا حيث تعتبر ولاية أدرار الأحسن في هذا المجال وطنيا.

كما أن تكلفة إنجاز السكن بالجنوب تعادل تلك الخاصة بالشمال فضلا عن اعتماد سكان هذه المناطق على السكن الأرضي وهو أقل تكلفة مقارنة بالسكن العلوي كما أن هذا النوع من السكن لا يتطلب كفاءات كبيرة لدى المقاولين.



سير مصالح هذه المديرية من خلال تزويدها بنظام معلوماتي فعال يكفل لها الاندماج في المنظور الجاري تأسيسه . وفيما يتعلق بالمدة الزمنية التي تتطلبها معادلة هذه الشهادات فقد بادر القطاع باتخاذ إجراءات لتقليص المدة الزمنية المخصصة لدراساتها والرد عليها حيث أصدر القطاع أزيد من 10.000 شهادة الخدمة العمومية للتعليم العالي.

قطاع السكن والعمران والمدينة

إعادة هيكلة مؤسسات الإنجاز العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2014



توفير الوسائل اللازمة للرفع من وتيرة إنجاز السكنات في المناطق الجنوبية كان محور سؤال السيد جمال قيقان ، عضو مجلس الأمة حيث كشف وزير السكن والعمران والمدينة ، السيد عبد المجيد تبون بالمناسبة بأنه سيتم إعادة هيكلة مؤسسات الإنجاز العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2014 قصد سد النقص المسجل في وسائل الإنجاز مؤكدا أنه سيتم الانتهاء في



غضون شهر أو شهرين من دراسة إعادة هيكلة المؤسسات التابعة لشركة مساهمات الدولة «انجاب» بغرض توفير وسائل الإنجاز الضرورية في جميع الولايات. ويقضي برنامج إعادة الهيكلة إنشاء خمس مؤسسات إنجاز كبرى تغطي مناطق الشرق والجنوب الشرقي والوسط والغرب والجنوب الغربي وذلك خلال السداسي الأول من العام الجاري مضيفا أنه في انتظار تجسيد هذه الآليات الجديدة قانونيا فإن الوزارة ستشرع في برنامج إعادة هيكلة وسائل الإنجاز العمومية.

في قطاع الداخلية والجماعات المحلية

«أراضي العرش» تبقى ملكا للدولة

أكد السيد الطيب بلعيز بأن الأراضي التي تعرف عرفا «بأراضي عرش»، تبقى ملكا خاصا للدولة «بناء على قوانين الجمهورية».

وأوضح السيد بلعيز في رده على سؤال السيد خميسي طلوس عضو مجلس الأمة المتعلق بالمشاجرات التي اندلعت بين سلطات ولاية خنشلة وسكان من الولايات المجاورة بسبب حدود الأراضي التي تعرف بأراضي عرش بأن حوار قد جرى بين السلطات العمومية والمنتفعين والمستفيدين من هذه الأراضي دام 18 شهرا مشيرا أنه وفقا لما تسمح به قوانين الجمهورية فإنه يمكن الاستفادة من هذه الأراضي أو الانتفاع عن طريق عقود بصفة مؤقتة بما أن مالكةها الأصلي هو الدولة الجزائرية. وهو ما تم بالفعل حيث تم منح 2304 قرار للمستفيدين الذين لم ينتفعوا من هذه الأراضي كما تم تخصيص 33 مليار من أجل إقامة برامج تنمية. موضحا أن السلطات الإدارية قامت بواجبها عندما قررت استصلاح الأراضي وقررت توزيع قرارات الاستغلال وصدت 33 مليار لإقامة مشاريع بهذه الأراضي.



قطاع التنمية الصناعية وترقية الاستثمار

الأولوية في الصادرات للقطاعات الحيوية

أكد وزير التنمية الصناعية وترقية الاستثمار عمارة بن يونس في رده على سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة حول التنمية الصناعية في الجزائر وتأمين هذه الموارد أنه «أصبح من غير المقبول أن تستمر الدول الإفريقية في تصدير مواردها الخام على حالها» بل يجب أن تسعى إلى تجميعها محليا وإن اقتضت الحاجة اللجوء إلى الشراكة.

وأوضح في هذا الشأن أن الجزائر تشاطر القارة الإفريقية في نظرتها لسياسة تأمين الموارد الخام واستغلالها محليا حيث سعت في المؤتمرين 19 و 20 لوزراء الأفارقة إلى دق ناقوس الخطر حول هذا الموضوع وفيما يتعلق بتنويع الصادرات أشار الوزير إلى أنها تعتبر بمثابة «المقياس الذي تقاس به التنافسية الاقتصادية للدول غير أن الاقتصاد الوطني في وضعه الحالي يحتاج أولا إلى تكتيف الإنتاج وتنويعه وتكثيفه مع المواصفات العالمية».

وتحتاج عملية التصدير - حسب الوزير- إلى مزيد من الدعم والمرافقة من طرف هيئات الدولة المكلفة بذلك وكذا الشيء بالنسبة للاستثمار الذي يتطلب المزيد من الاهتمام والمرافقة من طرف الدولة.

وأشار السيد بن يونس في هذا الإطار إلى بعض الفروع التي منحت لها الأولوية كالصناعات الغذائية والحديد والصلب ومواد البناء والميكانيك والمواد الصيدلانية.



قطاع النقل

تشجيع النقل بالسكك الحديدية وتفعيل المحطات غير المستغلة

أما في قطاع النقل فقد طرحت السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة سؤالا حول إشكالية الازدحام الكبير الذي تعرفه الطرقات وعن السياسة التي تعتمدها الحكومة انتهازها لحل هذه الاشكالية فأجاب السيد عمار غول مسؤول القطاع أنه سيتم في الأيام القادمة تنظيم لقاء يحضره جميع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وممثلو القطاعات المعنية لعرض توصيات الجلسات والنتائج التي توصلت إليها ورشاته المتخصصة وسيتم على أساس هذه التوصيات اتخاذ إجراءات تحفيزية وردعية وتنظيمية وهيكلية منها ما يكتسي طابعا استعجاليا ومنها ما سيتم تنفيذه على الأمدين المتوسط والبعيد حسب تصريحات الوزير.

وتشمل هذه الاجراءات منع منح رخص استغلال خطوط النقل الحضري المشبعة مع تحفيزات لتوجيه الناقلين نحو الخطوط التي تعرف عجزا واستحداث نظام مداومات بين الناقلين وكذا توسيع شبكات النقل بالميترو والترامواي والسكك الحديدية كما أضاف أن دائرته الوزارية تعمل حاليا على دفع ملف النقل الحضري البحري للمسافرين والبضائع وبحث آليات تجسيده عمليا لاسيما في العاصمة سيتم على الأمد القصير «فتح المجال للمستثمرين العموميين والخواص الوطنيين والأجانب».

كما سيتم انشاء سلطة ضبط للنقل تشرف على متابعة مدى تماشي أداء القطاع مع الاهداف المسطرة له ومتطلبات الخدمة العمومية فضلا عن إنشاء سلطة رقابة



وحسب تقرير اللجنة فإنه من بين هذه 700 عربة 500 منها غير صالحة للسير وستوجه بالتالي إلى مصالح أخرى. وعلى ضوء التقرير التي عادت به اللجنة اتخذت تدابير لبعث مشاريع متكاملة حيث انطلقت دراسة لإنجاز خط مزدوج من جيجل حتى منطقة جمال رمضان على مسافة 150 كلم كما سيرود الخط بممر نحو الميناء.

وانطلقت الدراسات فيما يخص الخط السريع المكهرب نحو سطيف مما سيكون له انعكاسات اقتصادية ايجابية وطنية وقارية.

وفي نفس السياق تساءل السيد عبد الرحمان يحي حول تفعيل محطة السكك الحديدية لمدينة بازل بمدينة جيجل التي ورغم أنها تستجيب للجميع المعايير الدولية إلا أنها تبقى مهمشة في حين أنها تستطيع أن تقوم بدور فعال في الحياة الاقتصادية للمنطقة فأجاب السيد عمار غول، وزير النقل بأن اللجنة التي أوفدها الوزارة إلى هذه المنطقة أكدت بقاء هذه المحطة مدة سنوات دون استعمال وكذا 700 عربة غير مستغلة شلت المكان وأصابها التلف



قطاع الثقافة

قريبا...القانون المتعلق بأنشطة الكتاب أمام البرلمان

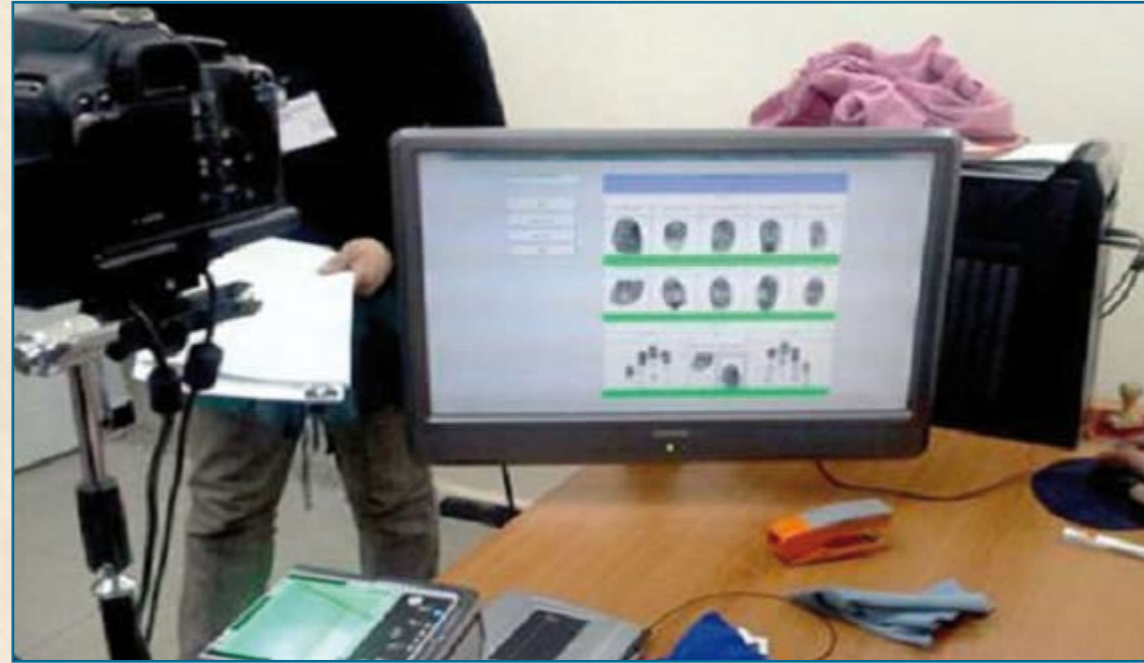
متابعة وزارة الثقافة لجهود المبدعين والناشرين إلا أنها مازالت تبحث عن حل اشكال التوزيع التجاري الذي لم يحل بسبب ضعف شبكة مكتبات البيع عبر كامل التراب الوطني والتي تشكل الفضاء الطبيعي الأمثل لبيع الكتاب للجمهور معتبرا أنه ليس من مهام ولا صلاحيات وزارة الثقافة ممارسة نشاط البيع وإنما ترقية المطالعة العمومية وذلك من خلال توسيع شبكة المكتبات وتزويدها بالأرصدة الوثائقية.

دعت وزيرة الثقافة إلى التعجيل في أقرب وقت ممكن ببرمجة مشروع

في قطاع الثقافة طرح السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة سؤالا حول نشر وتوزيع الأعمال الأدبية وتشجيع الإبداعات، أجابت السيدة خليدة وزيرة الثقافة تومي بأن مشروع قانون يتعلق بأنشطة سوق الكتاب الذي أحيل على البرلمان سيعمل على حل معضلة التوزيع التجاري حيث سيجني الموزعون والمستوردون والناشرون ثماره بعد حوالي سنتين من تطبيقه مضيفة أنه بالرغم من



المركز الوطني لإنتاج الوثائق المؤمنة



تمونه بالمعدات، الآلات والوثائق اللازمة لحسن سير العملية ككل، مثنين في نفس الوقت العمل المنجز سواء من حيث الهندسة المعمارية للمركز وكذا التجهيزات التي يحتوي عليها المركز، أو من خلال اعتماده في التسيير على كفاءات جزائرية بحتة.

وفي ختام هذه الزيارة أبدى الوفد الملاحظات الآتية:

- 1 - تنظيم جيد ومعايير السلامة محكمة، وتأمين دقيق للمركز،
- 2 - شكر خاص للسيد الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وكذا الوالي المنتدب للدار البيضاء، ومختلف إطارات المركز على كرم الترحاب وحسن الاستقبال،
- 3 - تمشين اعتماد المركز الوطني على كفاءات محلية بحتة في التسيير والتحكم.

السفر العادية بأخرى بيومترية قبل نهاية سنة 2014 أي قبل الموعد المحدد من طرف المنظمة العالمية للطيران المدني بتاريخ 25 نوفمبر 2015. وذلك من خلال بلوغ 18000 جواز سفر إلكتروني يومياً في القريب العاجل عوض 9000 جواز وهي الطاقة الحالية للمركز.

هذا وقد طاف وفد مجلس الأمة برئاسة السيد عبد الرحمان يحي، رئيس الوفد، بمختلف أركان ومكاتب المركز، والعديد من القاعات التي تجسد بحق الجهود المبذولة من قبل الدولة في سبيل عصرنة الإدارة من جهة، والجهود المبذولة من قبل العاملين في المركز من جهة أخرى. كما تلقى الوفد شروحات وافية عن طبيعة عمل وسير المركز الذي يحتوي على آلات إنتاج آلية وأخرى نصف آلية وبطاقة تحمل تصل إلى 400 مليون بصمة في الثانية الواحدة.

وبمناسبة هذه الزيارة كان لأعضاء الوفد البرلماني بعض التساؤلات التي تتمحور حول طبيعة عمل المركز والجهة التي

إلى غاية 28 يناير 2014 إلى 1182916 جواز سفر إلكتروني وبيومترية تكفل بإنجازه أكثر من 2000 مهندس دولة في الإعلام الآلي موجودين على مستوى الدوائر والمقاطعات الإدارية والمراكز القنصلية، و40 مهندسا موجودين على مستوى المركز. وكلهم كفاءات جزائرية محضه.

إلى جانب المركز الموجود بالجزائر العاصمة، فقد فاقت نسبة الإنجاز الخاصة بمركز الأغواط 30%.

وقد أشار السيد الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بعد ترحيبه بالوفد البرلماني في مداخلته بأن العملية المتعلقة بجواز السفر الإلكتروني والبيومترية تأتي كمرحلة أولى، وتدخل ضمن الجهود البحثية التي تبذلها الدولة في سبيل عصرنة الإدارة، على أن تليها إجراءات أخرى كتلك المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية وغيرها. وأضاف بأن من بين الأهداف والتحديات التي تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تجسيدها هي استبدال كل جوازات

لدار البيضاء، وإطارات المركز الوطني لإنتاج الوثائق المؤمنة. ليليه فيما بعد وصول وفد اللجنة الإدارية والحريات عن المجلس الشعبي الوطني.

وبالمناسبة ألقى الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية للدار البيضاء كلمة ترحيبية على شرف الوفد البرلماني لكل من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني.

فالمركز الوطني لإنتاج الوثائق المؤمنة الذي تم تسلمه شهر أوت 2011، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 377-11 المؤرخ في 21 نوفمبر 2011، مركزه بلدية الحمير التابع إقليميا للمقاطعة الإدارية للدار البيضاء بولاية الجزائر، يتكون من خمس (05) مديريات فرعية تقنية ويتعداد 286 موظفا، منهم 162 منتدبين من المديرية العامة للأمن الوطني. حيث تم إصدار أول جواز سفر إلكتروني وبيومترية في شهر يناير من عام 2012. يعمل بطاقة استيعاب حاليا تقدر ما بين 8000 و9000 جواز يوميا، حيث وصل العدد الإجمالي

في إطار الخرجات الاستطلاعية والزيارات التفقدية التي يقوم بها أعضاء مجلس الأمة قام وفد عن لجنة الشؤون القانونية، الإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة يوم الأربعاء 29 يناير 2014، بزيارة إلى المركز الوطني لإنتاج الوثائق المؤمنة بالحمير، ولاية الجزائر، للاطلاع على الهياكل، المنشآت والبنى التي يتوفر عليها المركز، وبالنتيجة مدى تقدم مشروع تجسيد الإدارة الإلكترونية.

وقدضم الوفد السادة:

- عبد الرحمان يحي، رئيس اللجنة، رئيسا للوفد،
فوزية بن باديس، نائب رئيس اللجنة،
صالح دراجي، عضو اللجنة،
عبد القادر زوبيري، عضو اللجنة،
إبراهيم مزياني، عضو اللجنة،
عمار مخلوفي، عضو المجلس،
عائشة باركي، عضو المجلس،
محمد زوبيري، عضو المجلس،
زهية بن عروس، عضو المجلس،

حيث استقبل الوفد من طرف الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وكذا الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية



الخرجات الاستطلاعية

القاعد الجوية لبوفاريك

كما قام وفد عن لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة يوم الأربعاء 05 فبراير 2014، إلى القاعدة الجوية لبوفاريك، ولاية البليدة، للاطلاع عن كثب على الهياكل، المنشآت والإمكانات التي تتوفر عليها القاعدة الجوية في سبيل تكوين ضباط وإطارات الجيش الوطني الشعبي، وبالنتيجة مدى تقدم مشروع تجسيد احترافية الجيش الوطني الشعبي.

ضم الوفد من السادة:

محمد الواد، رئيس اللجنة، رئيساً للوفد،
خميسي طالوس، نائب رئيس اللجنة،
محمد الطيب العسكري، عضو اللجنة،
زهية بن عروس، عضو اللجنة،
نور الدين ديب، عضو اللجنة،
محمد مولود أوفقي، عضو اللجنة،
عبد القادر زروقي، عضو المجلس،
رفيقة قصري، عضو المجلس،
العمرى لكل، عضو المجلس،



الدعم التقني. وبالمناسبة ألقى قائد الأكاديمية كلمة ترحيبية على شرف وفد مجلس الأمة، حيث قدم نبذة عن نشأة القاعدة، كما قدم شروحات مستفيضة ووافية عن الإمكانيات والموارد المادية والبشرية التي تتوفر عليها القاعدة الجوية.

حيث استقبل الوفد من طرف السيد اللواء «محمود بلعالية»، قائد القاعدة الجوية لبوفاريك، ومختلف إطارات القاعدة الجوية. والذي أطلع الوفد ببرنامج الزيارة، الذي يشمل زيارة ومعاينة مركز المحاكاة والتأهيل الخاص بطائرات النقل، مدير وحدة تجديد طائرات النقل العسكري، ثم زيارة وحدة خدمات



فالقاعدة الجوية تقع بمدينة بوفاريك التي تبعد حوالي 35 كلم جنوب الجزائر العاصمة. حيث تعتبر القاعدة الجوية لبوفاريك من بين القواعد العسكرية الخمسة عشر (15)، إضافة إلى العديد من القواعد الاحتياطية التي تمتلكها القوات الجوية الجزائرية، تتربع على محيط 14 كلم وتقدر مساحتها بـ 4360000 م²، بها أكثر من 74 طائرة عسكرية من مختلف الطرازات وسرب آخر من مختلف الطرازات. فمنذ تأسيسها في الفاتح من أوت 1964 تحت الوصاية المباشرة لوزارة الدفاع الوطني، مافتتت تزود الجيش الوطني الشعبي بالطيارين المؤهلين لأداء المهام والوظائف القيادية والعملية على الصعيدين الحربي والإنساني. كما يتكوّن ويتربص بها العديد من الطيارين الأفارقة والعرب من تونس، ليبيا، النيجر ومالي.... وغيرها وفي أرفع وأعلى الرتب والمستويات. تسلمت أول سرب من طائرات النقل العسكرية في سنة 1969، فسنة 1973 ثم 1979....

بعدها تلقى الوفد البرلماني عرضاً من طرف مدير مركز المحاكاة والتأهيل الخاص بطائرات النقل «العقيد جنادبية»، وعرض آخر من طرف مدير وحدة تجديد طائرات النقل العسكري «العقيد بلباي».

وكذا المساهمة في إمداد ونقل للوحدات العسكرية... وغيرها من المهام.

القاعدة المادية للقاعدة الجوية: تتوفر القاعدة الجوية على إمكانيات مادية هامة كقاعات متخصصة، مخابر علمية وتقنية، ورشات لصناعة وتحديث الطائرات بالاعتماد على كفاءات جزائرية استفادت من تربية في الخارج بموجب اتفاقيات مبرمة في هذا الإطار.

كما تحتوي على منشآت وتجهيزات أخرى، كدرجات للمحاضرات، قاعات للعروض، مركب صحي اجتماعي، مخابر طبية، عدة أحياء سكنية.

هذا وقد طاف وفد مجلس الأمة برئاسة السيد محمد الواد، بمختلف أركان القاعدة الجوية، والعديد من القاعات والورشات التي تتم فيها صيانة طائرات النقل العسكرية، وشاهد عرضاً مصوراً عن تاريخ القاعدة الجوية والمهام التي قامت بها على مر السنوات من إمداد ونقل للوحدات وكذا تلك المتعلقة بالمهام الإنسانية داخل الوطن وخارجه.

وبمناسبة هذه الزيارة ألقى الدكتور الواد كلمة، استهلها بنقل تحيات السيد رئيس مجلس الأمة إلى قيادة القاعدة الجوية، ومن خلالها إلى مختلف إطارات وضباط القاعدة، التي تعتبر قطبا عسكريا بامتياز تزخر بها بلادنا. كما بارك العمل والجهود المبذولة من خلال تكوينها لطيارين أكفاء ومؤهلين ليس لبلدنا المغدي فقط وإنما للبلدان الشقيقة والصديقة كذلك. كما قدم رئيس الوفد شكره نيابة عن الوفد

مهام القاعدة الجوية: بالإضافة إلى مختلف القواعد الجوية الأخرى، تتولى القاعدة الجوية لبوفاريك بتكوين الطيارين المتخرجين من مختلف المدارس العسكرية المتخصصة كالمدرسة العليا للطيران بطافراوي... لصالح القوات الجوية وقوات الجيش الوطني الشعبي،

وعرفانه لقيادة وإطارات القاعدة على حفاوة الترحاب وحسن الاستقبال وعلى ما قدموه لنا من معلومات مستفيضة حول سير القاعدة وتنظيمها وآفاق تطورها، وسعة الصدر في الإجابة على مختلف أسئلة الوفد البرلماني. وأضاف قائلاً: «ينتابنا شعور بالتحدي، ذلك أن إنجاز قاعدة للطيران على هذا المستوى من التطور والتحكم ومسيرة أحدث التقنيات. إنها هذا ليدعو إلى الفخر والاعتزاز. فهي جوهرة تكنولوجية وعلمية، ما دامت تسهر على توفير الكفاءة للطيارين (ليس فقط الجزائريين فحسب وبل وللبلدان الشقيقة والصديقة كذلك)، وتسمح لهم برفع وتحسين كفاءاتهم». كما لم يغفل رئيس الوفد عن الإشارة إلى العنصر النسوي الذي اقتحم هذا الميدان مما يجعلنا نزيد فخراً بقاعدتنا الجوية..حيث تعتبر القاعدة الجوية لبوفاريك درع الوطن وفخر الأمة.

ولم يشأ الدكتور الواد إلا أن يوضح طبيعة المهام التي تندرج ضمن عمل مجلس الأمة وبالأخص لجنة الدفاع الوطني، فزيادة على العمل التشريعي الذي يعد جوهرها إلا أن الاهتمام بالثقافة والتاريخ يشكل أحد الانشغالات التي يحرص المجلس على التكفل بها في إطار الاهتمام بالجانب الحضاري للأمة، ويندرج في هذا السياق سعيه الدؤوب في التفتح أكثر على محيطه للتفاعل معه والاستفادة من الخبرات والكفاءات التي تزخر بها مختلف مؤسسات الدولة.

وفي محطة أخيرة قام الدكتور الواد بالإمضاء في السجل الذهبي للقاعدة الجوية لبوفاريك.



المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي

شارك السيدان ابراهيم بولحية ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة و الطاهر كليل ، عضو مجلس الأمة ، ضمن وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان ، برئاسة السيد محمد العربي ولد خليفة في أشغال المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي المنعقد يومي 19 و 20 جانفي بالكويت.

وقد تم تكريس جدول أعمال المؤتمر لدراسة قضية القدس الشريف ، عاصمة دولة فلسطين والعدوان المستمر عليها ، وسبل نصرته الشعب الفلسطيني ، بالإضافة إلى بنود أخرى منها :

- 1 - متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي.
 - 2 - انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني العربي.
- وقد كان السيد ابراهيم بولحية ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة ، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي ، قد شارك في أشغال الدورة الثالثة عشر للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي ، يوم السبت 18 جانفي 2014 بالكويت ، وذلك عشية انعقاد المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي .
- وتضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة التنفيذية دراسة عدة بنود منها :
- 1 - خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي للعام 2014.
 - 2 - النشاط الدولي للاتحاد البرلماني العربي
 - 3 - ميزانية الاتحاد البرلماني العربي للعام 2014.

اجتماع تشكيل مجموعات العمل مع أعضاء البرلمان الأوروبي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة ، ضمن وفد مشترك فيما بين غرفتي البرلمان في اجتماع تشكيل مجموعات العمل مع أعضاء البرلمان الأوروبي ، وذلك يوم الاربعاء 22 جانفي 2014 بمقر البرلمان الأوروبي في بروكسل (بلجيكا).

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من :

-السيد رشيد بوغريال ، عضو مجلس الأمة ، نائب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية : البرلمان الجزائري - البرلمان الأوروبي.

-السيدة لويزة شاشوة ، رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني ، بمجلس الامة.

والسادة أعضاء مجلس الأمة : آدم قبي ، محمد رضا أوسهولة ، محمد زوبيري.

اجتماعات الدورة العلنية الثامنة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط APM

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري ، في اجتماعات الدورة العلنية الثامنة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط APM ، المنظمة بالتنسيق والتعاون بين البرلمان الفرنسي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ، والتي جرت أشغالها فيما بين 20 و 22 جانفي 2014 بمرسيليا (فرنسا).

تشكل الوفد من السادة أعضاء مجلس الأمة :

سي يوسف مختار والعقاق علي والسادة النواب بالمجلس الشعبي الوطني : لبيض محمد و ببيي محمد العيد .

تضمن برنامج الدورة مناقشة العديد من المواضيع ضمن اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث من بينها :

- مسار السلام في الشرق الأوسط.

- الأزمة الاقتصادية والتشغيل في منطقة المتوسط.

- تداعيات التغيرات المناخية في منطقة المتوسط.

- سياسات ادماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل بالمتوسط كما تطرق المشاركون لمواضيع التغيرات السياسية الحالية في شمال افريقيا والشرق الأوسط ، تداعيات الفساد على المستوى المتوسطي ودور المرأة فيما يسمى بالربيع العربي.

للعلم دأب البرلمان الجزائري على المشاركة الدورية في اجتماعات الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ، منذ تأسيسها بعمان (سبتمبر 2006).

اجتماع تنسيقي مع البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي ، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان العربي ، في أشغال اجتماع تنسيقي مع البرلمان العربي ، وذلك يومي 24 و 25 جانفي 2014 بأبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة).

ورشة تدريبية حول موضوع : «تعزيز دور المرأة في البرلمان والعلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني»

شاركت السيدة رفيقة قصري عضو مجلس الأمة في أشغال الورشة التدريبية حول موضوع : تعزيز دور المرأة في البرلمان والعلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني ، وذلك يومي 28 و 29 جانفي 2014 بالعاصمة البريطانية لندن.

تهدف هذه الورشة إلى وضع الأطر والآليات لدعم تواجد المرأة في البرلمان والتفاعل الإيجابي مع مؤسسات المجتمع المدني وفقا لاستراتيجيات مدروسة مشتركة.

للإشارة فإن هذه الندوة نظمتها الاتحاد البرلماني العربي بالتنسيق مع مركز التدريب البرلماني والدراسات التشريعية ومؤسسته وستمنستر للديمقراطية.

أشغال المرحلة الأولى للدورة العادية للعام 2014 ، للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا AP-OSCE

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة ، برئاسة السيد محمد بوخالفة ، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي بمجلس الأمة ، وكذا السيد عبد السلام لبيض ، عضو مجلس الأمة في أشغال المرحلة الأولى للدورة العادية للعام 2014 ، للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، وذلك في الفترة من 27 إلى 31 جانفي 2014 بستراسبورغ (فرنسا).

تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع منها :

- تقييم صفة «شريك من أجل الديمقراطية» الممنوحة من طرف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، للمجلس الوطني الفلسطيني.

-التغير المناخي : إطار لاتفاق عالمي عام 2015.

- تنويع الطاقة كمساهمة أساسية في التنمية المستدامة.

- طرق تنظيم اللاجئين السوريين ، وتقديم المساعدة الدولية لهم.

جدير بالذكر ، أن المرحلة الأولى للدورة السنوية 2014 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا كانت فرصة سانحة للاستماع لخطاب كل من رئيس البرلمان الأوروبي ، والمستشار الفيدرالي لجمهورية النمسا.

للعلم ، دأب البرلمان الجزائري على المشاركة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بصفة «مدعو».

اجتماع الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (APUPM)

شارك السيد منصور معيزية ، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان العربي ، ممثلا للبرلمان العربي ، في اجتماع الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (APUPM) المنعقدة يومي 08 و 09 فيفري 2014 بعمان المملكة الأردنية.

وقد تمحور جدول أعمال الدورة حول موضوعين رئيسيين هما :

- عملية السلام في الشرق الأوسط.

- اللاجئين السوريون.

للعلم ، يحوز البرلمان العربي على صفة ملاحظ دائم لدى الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

اجتماعات الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا AP-OSCE

شارك وفد برلماني مشترك عن غرفتي البرلمان الجزائري ، ، في اجتماعات الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا AP-OSCE ، والذي انعقد بمدينة فيينا (النمسا) ، يومي 13 و 14 فيفري 2014.

يتكون الوفد المشارك من السادة : الهاشمي جيار ، عضو مجلس الأمة ، رئيس الوفد ، شريط أمين ، عضو مجلس الأمة ، قاسم الطاهر ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني ويكراوي عبد القادر ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وتناول المشاركون بالدراسة والنقاش ، في إطار عمل اللجان العامة المواضيع التالية :

• التعاون في تسيير المياه في منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

• دولة القانون في منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري شارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا AP-OSCE ، ويحوز على صفة شريك في التعاون.

اجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة ضمن وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان يتشكل من السيدين: محمد أخاموك و محمد بن طبة ، عضوا مجلس الأمة، في اجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي ، والتي انعقدت في الفترة من 14 إلى 19 جانفي 2014 بطهران (إيران)، وذلك على النحو التالي :

- الاجتماع 31 للجنة التنفيذية للاتحاد : 14 فيفري 2014 ،

- اجتماعات اللجان الدائمة المتخصصة للاتحاد : 14 - 16 فيفري 2014 ،

- المؤتمر الثالث للبرلمانات المسلمات : 16 فيفري 2014 ،

- الدورة 16 للجنة العامة للاتحاد : 17 فيفري 2014 ،

- المؤتمر التاسع للاتحاد : 18-19 فيفري 2014.

وتضمن جدول أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الاتحاد عدة بنود منها :

- انتخاب أعضاء هيئة المكتب (نواب رئيس الاتحاد والمقرر) ، وكذا أعضاء اللجنة التنفيذية واللجنة العامة واللجان الدائمة.

- اعتماد تقرير لجنة الخبراء لدراسة وثيقة الاعلان البرلماني الاسلامي.

- اعتماد مشروع تعديل لوائح الاتحاد في ضوء النظام الأساسي الجديد.

الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة ، في اجتماعات الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي وذلك في الفترة من 02 إلى 06 مارس 2014 بالمانامة(مملكة البحرين).

تشكل الوفد البرلماني من السيدين :

عبد الكريم قريشي ، عضو مجلس الأمة.

منصور معيزية ، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان العربي.

تضمن جدول اعمال هذه الأشغال انعقاد اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة والفرعية بالإضافة إلى اجتماع هيئة المكتب ، وكذا تنظيم جلسة استماع مع المسؤولين بجامعة الدول العربية حول الأمن القومي العربي.

الدورة العادية الرابعة للفترة التشريعية للثالثة للبرلمان الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة ، في أشغال الدورة العادية الرابعة للفترة التشريعية للثالثة للبرلمان الإفريقي ، وذلك في الفترة من 10 إلى 19 مارس 2014. بمقر البرلمان الإفريقي في ميدرانند (جمهورية جنوب افريقيا).

وقد تشكل الوفد من السيدين :

محمد الطيب العسكري ، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان الإفريقي ، مقرر المجموعة البرلمانية لإقليم شمال إفريقيا بالبرلمان الإفريقي.

مختار زروالي ، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان الفريقي.

تنعقد هذه الدورة تحت شعار : «الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس البرلمان الإفريقي» ، ويتضمن جدول أعمالها انعقاد اجتماعات لجان وأجهزة البرلمان الإفريقي ، بالإضافة إلى الاجتماع التعريفي للأعضاء الجدد المعينين لديه.

رئيس مجلس الوزراء الصيني

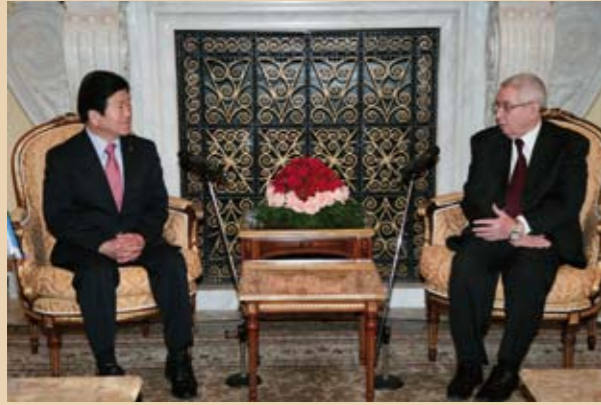


واستقبل السيد رئيس مجلس الأمة ، يوم الاثنين 23 ديسمبر 2013 ، بإقامة الميثاق ، السيد محمد سالم باسندوة ، رئيس مجلس الوزراء اليمني ، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى الجزائر تدوم ثلاثة أيام.

ضيف الجزائر أشار خلال هذا اللقاء إلى أن هذه الزيارة تُعدّ فرصة لتدعيم علاقات التعاون بين البلدين لصالح تطلعات الشعبين الشقيقين والاستفادة من التجربة الجزائرية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الارهاب وبناء النسيج المؤسساتي المبني على المشاركة الواعية للشعب تكريسا للسلم والأمن والديمقراطية. كما تم تبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وضرورة تنسيق المواقف تجاهها في المحافل والهيئات الدولية.

حضر اللقاء وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الوهاب نوري.

نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا



كما استقبل ، يوم الأربعاء 15 جانفي 2014 ، بمقر المجلس ، السيد Park ByungSuk ، نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا والوفد المرافق له.

وقد تمحورت المحادثات حول العلاقات الثنائية والتي وصفت بالمتميزة في المجالات السياسية والاقتصادية وكذا البرلمانية حيث تمت عدة لقاءات برلمانية بين جمهورية كوريا والجزائر في السنوات الأخيرة. اللقاء سمح من جهة أخرى استعراض ميادين ومجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين والارتقاء بهذا التعاون إلى مستويات أفضل خدمة لصالح الشعبين والبلدين وتكريسا للشراكة الاستراتيجية القائمة بين الجزائر وكوريا. و في الميدان السياسي أكد الجانبان حرصهما على التعاون من أجل إحلال السلم والاستقرار والتنمية في المعمورة.

سفير دولة قطر



واستقبل ، يوم الخميس 16 جانفي 2014 ، بمقر المجلس ، السيد ابراهيم بن عبد العزيز السهلاوي ، سفير دولة قطر بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة تم خلالها التطرق للعلاقات الثنائية الجيدة واستعراض مجالات التعاون وأفاقه الواعدة على الصعيد الاقتصادي .. كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول الأوضاع في المنطقة العربية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

سفير كوبا



كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الاثنين 10 فيفري 2014 ، بمقر المجلس ، السيد - RaulBARZAGAN VAS ، سفير كوبا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة ، تم خلالها التطرق إلى العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين واستعراض جوانب التعاون القائم لاسيما في المجال الطبي والرياضي والثقافي .. والفرص المتاحة لتطوير مستوى التعاون وتوسيعه خاصة وأن التجربة أثبتت بأن الإرادة لدى مسؤولي البلدين تجاوزت عائق البعد الجغرافي وجعلت من العلاقات الجزائرية الكوبية نموذجا لإقامة تعاون دائم ومثمر لصالح البلدين.



رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

سفير دولة الكويت



استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الثلاثاء 03 ديسمبر 2013 ، بمقر المجلس ، السيد سعود فيصل الدويش ، سفير دولة الكويت بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة وسلمه خلالها دعوة من نظيره رئيس مجلس الأمة للقيام بزيارة رسمية إلى دولة الكويت والتي سيحدد موعدها في وقت لاحق عبر القنوات المعهودة .. وقد كان هذا اللقاء فرصة مكنت من التطرق للعلاقات الثنائية الجيدة وحرص المسؤولين في البلدين على ترقيتها إلى الأهداف المأمولة بما يحقق مصلحة الشعبين الشقيقين.

رئيس مجلس الأمة ، حمل السفير الكويتي رسالة شفوية تتضمن شكره وامتنانه لرئيس مجلس الأمة الكويتي على الدعوة .. كما أعرب له عن ارتياحه لحفاوة الاستقبال الذي حظي به في الكويت بمناسبة مشاركته ممثلاً لرئيس الجمهورية في القمة العربية الأفريقية التي احتضنتها مدينة الكويت مؤخرًا.

سفير اسبانيا

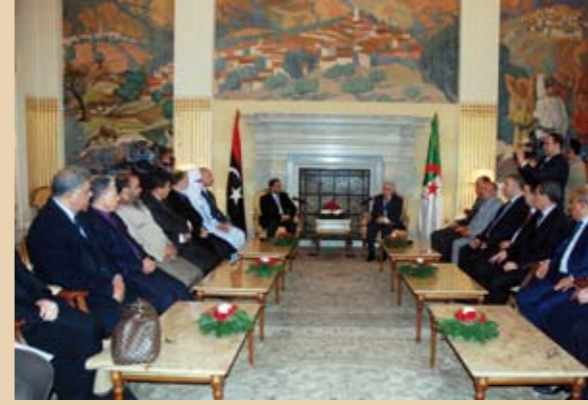


كما أدى سفير اسبانيا بالجزائر السيد GabrielBusquets ، يوم الأربعاء 18 ديسمبر 2013 ، زيارة مجاملة لرئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح ، على إثر انتهاء مهامه بالجزائر .. وكانت هذه الزيارة فرصة لاستعراض جوانب من العلاقات الثنائية على المستوى السياسي والاقتصادي والتي يترجمها التعاون القائم في العديد من المجالات ، ويجعل من اسبانيا أحد أهم الشركاء .. وقد حرص رئيس مجلس الأمة على تأكيد سعي الجزائر إلى إقامة الشراكة مع الدول الأوروبية ومنها اسبانيا على أساس المنافع المتبادلة وبما يساهم في تحقيق مشاريع التنمية الوطنية ، خاصة وأن البلدين يتوفران على كل أسباب ترقية التعاون والدفع بحركة الاستثمار إلى الأمام .. وقد أعرب في نهاية اللقاء سفير اسبانيا بالجزائر عن ارتياحه لما لقيه في الجزائر من أجواء ساعدت على انجاز خطوات هامة عززت العلاقات بين البلدين وفتحت الآفاق للرقى بها أكثر في المستقبل القريب.

النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام الليبي

واستقبل أيضا ، يوم الأربعاء 22 جانفي 2014 ، بمقر المجلس ، السيد صالح المخزوم ، النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام الليبي مرفوقا بوفد هام يمثل اللجان الرئيسية في المؤتمر الوطني العام الليبي. وقد تم خلال هذا اللقاء استعراض العلاقات الجزائرية الليبية على ضوء التطورات التي تشهدها ليبيا مؤخرا وبحث سبل إقامة علاقات ثنائية جديدة في المجال البرلماني وتفعيلها من أجل التأسيس لعلاقات مستدامة وموضوعية بين هيئات ومؤسسات البلدين.

وقد تم التأكيد على ضرورة العمل على ترقية العلاقات الثنائية إلى مستوى طموحات الشعبين في السلم والأمن والاستقرار وهي العناصر الأساسية للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي كما تم التأكيد من جهة أخرى على ضرورة تكثيف المشاورات والتواصل والتعاون من أجل إقرار السلم والأمن في المنطقة والتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة.



سفير النرويج

وأدى في نفس اليوم ، السيد Arild RETVEDT OYEN ، سفير النرويج بالجزائر ، زيارة لرئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح ، على إثر انتهاء مهامه ببلادنا .. وقد كانت هذه الزيارة فرصة تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين والتقارب في وجهات النظر إزاء العديد من القضايا على الساحة الإقليمية والدولية .. و تم خلالها التأكيد على إرادة البلدين في إرساء قواعد التعاون على أساس المصالح المشتركة للشعبين الصديقين الجزائري والنرويجي.



سفير البرازيل

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الثلاثاء 11 فيفري 2014 ، بمقر المجلس ، السيد Eduardo Botelho BARBOSA ، سفير البرازيل بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر تعيينه ببلادنا ، وخلال هذه المقابلة تم التطرق للعلاقات الثنائية والعوامل التي تجعل من الجزائر والبرازيل بلدين يؤهلها موقعهما ومكانتهما الإقليميتين لإقامة تعاون بناء خاصة في المجال التكنولوجي والفلاحي ، وتناول الحديث أيضا إمكانات توسيع مجالات التعاون التي تتيحها مقدرات الجزائر والبرازيل .. وكذلك مساهمة النشاط البرلماني في تعزيز هذا المسعى.



سفير اسبانيا

وأدى في نفس اليوم ، السيد Alejandro POLANCO ، سفير اسبانيا بالجزائر زيارة مجاملة لرئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح ، تم خلالها استعراض العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وما حققته الشراكة البنوية على قاعدة تبادل المنافع ، وسجل الطرفان بالمناسبة أهمية الشراكة البنوية على مستوى التعاون القائم على المستوى الاقتصادي والتجاري .. كما تم تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا في المنطقة وتأكيد حرص الجانبين على الاستقرار والأمن فيها.



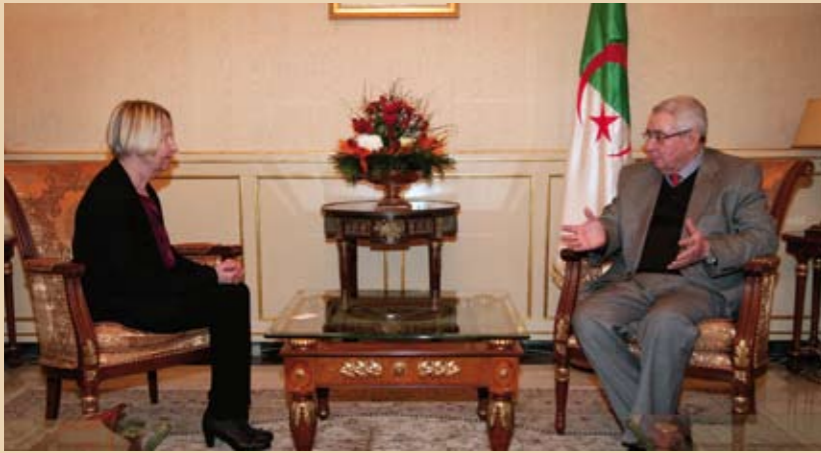
سفير الأرجنتين

كما استقبل ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 12 فيفري 2014 ، بمقر المجلس ، السيد E - nesto S.M. GONDRA ، سفير الأرجنتين بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر تعيينه ببلادنا .. وقد تناولت هذه المقابلة العلاقات الثنائية والإمكانات المتاحة في البلدين لتطوير التعاون في المجال الاقتصادي خاصة في قطاع الفلاحة .. والخبرة التكنولوجية ، واستعرضت الوضع العام في الجزائر بما يميزه من استقرار وتنمية والمناخ المشجع للمتعاملين الاقتصاديين للاستثمار كما تطرقت لأهمية التعاون البرلماني ومساهمته في الرقي بمستوى العلاقات بين الجزائر والأرجنتين.



سفيرة السويد

وأدت في نفس اليوم ، السيدة Carin WALL ، سفيرة السويد بالجزائر زيارة مجاملة لرئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح ، تم خلالها التطرق للعلاقات الثنائية الجيدة بين البلدين التي يعود تاريخها إلى 1729 تاريخ فتح أول تمثيلية دبلوماسية للسويد بالجزائر .. وضرورة توسيع التعاون في المجال التكنولوجي وتبادل الخبرات وتبادل الطرفان وجهات النظر حول الوضع في المنطقة مؤكداً حرصهما على عامل الاستقرار باعتباره الضمانة لخلق ديناميكية تنموية تعتبر منطقة الساحل بأمن الحاجة إليها.



سفير المملكة العربية السعودية

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 26 فيفري 2014 ، بمقر المجلس ، السيد محمود بن حسين قطان ، سفير المملكة العربية السعودية الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر تعيينه ببلادنا .. وبهذه المناسبة أشاد رئيس مجلس الأمة وسفير المملكة العربية السعودية بمستوى العلاقات السياسية بين البلدين الشقيقين وأعربا عن أملهما في أن تكون حركية التعاون الاقتصادي والتجاري مترجمة لمستوى العلاقات السياسية ومواكبة لتطورها .. كما اغتنما الفرصة للتطرق لعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك لاسيما منها الدور المنوط بالبلدين إزاء ما تعرفه المنطقة العربية من اضطرابات وأوضاع اللاستقرار وضرورة التشاور والتنسيق بين البلدين كونهما بلدين محوريين ومؤثرين للدفع نحو الاستقرار وإعادة التماسك للمنطقة العربية.



خدمات الجيل الثالث.. أو المؤشر الآخر للبلدان الصاعدة



النقل يمثل دعامة أساسية لترقية الخدمات الابتكارية متعددة الوسائط مؤكدة أن اتصالات الجزائر ستقوم ببسط تكنولوجيا متطورة على المدى البعيد، ما يعرف بالجيل الرابع من أجل مراقبة عملية تكثيف الشبكات ذات التدفق فائق السرعة، مما يؤدي إلى بتحسين النفاذ إلى الانترنت على المدى القريب كما يمكن من تقديم خدمات إلكترونية متنوعة.

كما أشادت السيدة الوزيرة بالجهود المبذولة من طرف سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الرامية إلى الاحترام الصارم للإطار القانوني المنظم لعملية منح رخص الجيل الثالث للنقل مع ضمان تغطية متوازنة للشبكة عبر كل الولايات تدريجيا في أجل أقصاه خمس سنوات.

وقد تميز هذا اللقاء بتدخل العديد من الخبراء في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الذين تطرقوا إلى إستراتيجية التدفق العالي للهاتف النقال وميكانيزمات نشر شبكات الجيل الثالث للهاتف النقال.

كما تم في خلال هذا اللقاء التعريف بالجوانب القانونية للإجراء المتعلق بمنح رخص الجيل الثالث وأهمية تحسين الإطار المعيشي للمواطنين عن طريق دعم خدمات الجيل الثالث للهاتف النقال.

للإشارة اختتمت الأشغال بتقديم عرض حول خدمات وتطبيقات الجيل الثالث يتبعها إجراء مناقشة عامة حول المواضيع التي تم التطرق إليها.

وذكر في اختتام كلمته أن الحكومة قد خصصت الحكومة 2 مليار دولار لتغطية الاستثمار في الجيل الثالث والمشاريع ذات التدفق السريع للألياف البصرية خلال السنوات الخمس القادمة، وهو غلاف مالي سيسهم بلا شك في تحقيق هذا الهدف. وأن هذه الخطوة الهامة والغلاف المالي الذي خصصته الدولة الجزائرية تدخل ضمن الأهداف التي سطرها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لتحديث هياكل الدولة وتطوير وتوسيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في مختلف مناحي النشاط الوطني، وقد أوضح فخامة رئيس الجمهورية هذه الأهداف في الخطاب الذي ألقاه في الدورة 14 لقمة الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا حول التحديات والآفاق من أجل التنمية التي انعقدت في 25 يناير - جانفي 2010، حيث أكد «أن تكنولوجيايات الإعلام والاتصال تشكل أدوات ضرورية في كافة المجالات الحيوية بالنسبة لتنميتها، وبالإمكان تسخير هذه التكنولوجيايات في خدمة السياسة الجوارية التي تتيح تقديم خدمات عمومية مباشرة للمواطنين والعاملين في الحقل الاقتصادي وتوصيلهم بالإعلام الرسمي العمومي».

من جهتها أكدت وزيرة البريد وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال، السيدة زهرة دردوري أن نشر التكنولوجيايات الحديثة سيساهم حتما بشكل كبير في تعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال كما سيعطي دفعا قويا للنمو الاقتصادي و بالتالي بروز فرص عمل للشباب.

وقد صرحت السيدة الوزيرة في تدخلها أمام النواب، أن التدفق السريع للهاتف

وأضاف السيد محمد العربي ولد خليفة أن التقارير الصادرة عن الإتحاد الدولي للاتصالات في شهر أكتوبر من هذه السنة تؤكد أن النطاق العريض المتنقل (Hautdébitmobile) والحواشيب اللوحية والهواتف الذكية هي اليوم القطاع الأسرع نموا في السوق العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال سيضمحل أغلب سكان المعمورة وأن حوالي نصف البشرية هم موصولون بالانترنت بنسب متفاوتة بين البلدان وداخل البلد الواحد.

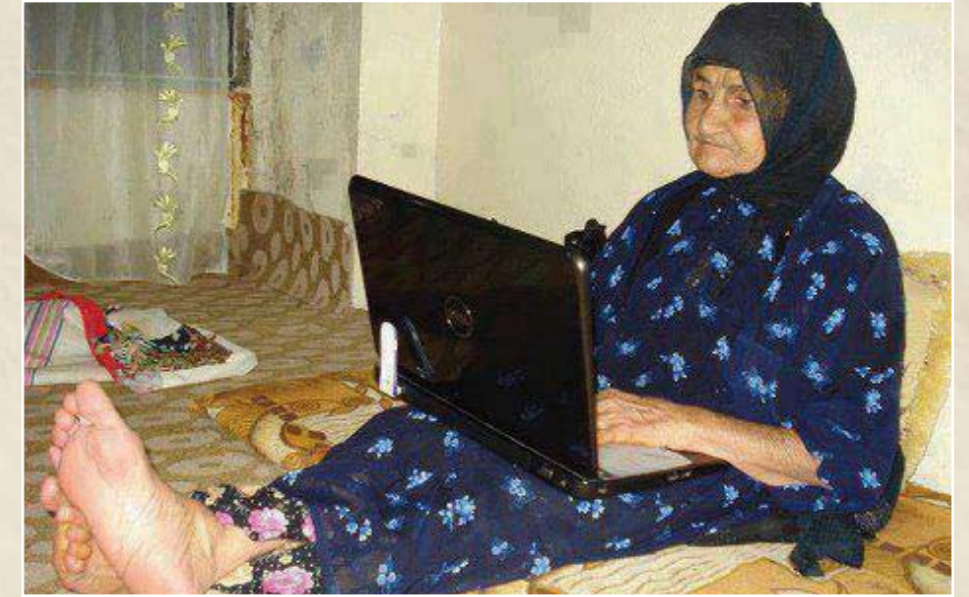
بيانات يرى ذات المتحدث أنها تحثنا على ضرورة المضي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي تسهر وزارة البريد وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال على تنفيذها للحاق بثورة المعلومات وتوسيع استخدام المعلوماتية في المجتمع ليكون في متناول الأفراد في مختلف أنحاء الجزائر، وتقليل الفجوة التي تفصلنا عن البلدان الرائدة في هذا المجال والهدف الوصول ببلادنا في وقت قريب إلى مستوى البلاد الصاعدة بالتحكم في المعلوماتية والاقتصاد الرقمي وتسريع وتيرة التنمية وبناء مجتمع المعرفة واقتصاد المستقبل، بالإضافة إلى ما توفره من تسهيلات كثيرة في حياة المواطنين ومعاملاتهم اليومية.

كما أشار في ذات السياق على أن توسيع استعمال الاتصالات المتنقلة سيسمح بإنشاء فرص جديدة للشغل ومصادر جديدة للمعلومات وتطوير أسرع لمجتمعنا، مع الحرص على حمايته من الاستعمال السيئ من طرف الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة الحدود.



وفي ذات السياق ذكر رئيس المجلس الشعبي الوطني أن التطور السريع في ميدان الاتصال قد أحدث ثورة كبيرة في حياة البشر فقد اختزلت الزمن وقصرت المسافات بين الناس في البلد الواحد وبين القارات، وهو ما تنبأ به «مارشال ماك لوهان» في ستينيات القرن الماضي بتعبيره الشهير: إن العالم سيصبح قرية صغيرة، كما دخل العالم مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة والحكومة الإلكترونية (E.Gouvernement)، وأصبح بالإمكان عن طريق الانترنت الاستفادة من التراكم العلمي والمعلوماتية بسهولة وفي أي وقت واكتساب القوة التي لخصها «فرانسيس بيكون» في ثلاث كلمات المعرفة هي القوة (Knowledgeis power) والثروة حسب مقولة أحد فلاسفة نهاية القرن الماضي: معرفة ثروة قوة (S-voir avoir pouvoir).

وأفاد ذات المتحدث أن تطوير البنية التحتية (Hard ware) يعتبر أحد شروط توسيع خدمات الاتصال وأساس المشاركة في مجتمع المعلومات العالمي وأسواقه وتنمية الثروة الوطنية وجذب الاستثمارات المباشرة وهو ما يتطلب اكتساب الخبرة (savoir faire) والكفاءة في بناء التقنيات وتشغيلها وإدارتها وصيانتها وتعزيز القدرة التنافسية، ولا شك أن التحكم في تكنولوجيايات النطاق العريض (hautdébit) من بين الشروط التي تصنف عل أساسها بلدان العالم إلى نامية وصاعدة (Emergents) ومتقدمة، كما أن تأثير الاتصالات شمل مختلف مراحل العملية الانتاجية والتبادل التجاري على المستويات الجهوية والدولية.



عرف هذا اليوم البرلمان، الذي نظم غداة إطلاق خدمات الجيل الثالث للهاتف النقال بالجزائر، مشاركة عدة خبراء ومستشارين في مجال التكنولوجيايات الحديثة للإعلام والاتصال يمثلون متعاملي الهاتف الثالثة وكذا ممثلين عن مجلس سلطة الضبط للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتضمن برنامج الأشغال إلقاء مداخلات حول المواضيع التالية: «استراتيجية التدفق العالي للهاتف: التدفق العالي عبر النقال»، «ميكانيزمات نشر شبكات الجيل الثالث للهاتف النقال»، «الجوانب القانونية للإجراء المتعلق بمنح رخص الجيل الثالث»، «تحسين الإطار المعيشي للجزائريين عن طريق خدمات الجيل الثالث»، «الجيل الثالث وأثره على الاقتصاد الوطني»، «الجيل الثالث في الجزائر: الاستفادة من التجربة العالمية».

أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد محمد العربي ولد خليفة في كلمته الافتتاحية التي ألقاها بالمناسبة عن التطورات المتسارعة في ميدان الاتصال التي أصبحت تفرض على الجميع المتابعة والاستفادة من الإنجازات التي تحدث في هذا الميدان، وهو ما يؤكد حرص الدولة الجزائرية على تطوير ميدان الاتصالات وتحديثه والعمل على وضعه في متناول المواطنين الذين يرغبون في استعماله وذلك من خلال وفاء الوزارة وسلطة الضبط بوعدهما وتسليمهما رخص استغلال الجيل الثالث للهاتف النقال في بداية هذا الشهر والشروع في تسويقه أياما قليلة بعد ذلك.



نظمت لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية بالمجلس الشعبي الوطني، وبالتنسيق مع وزارة البريد وتكنولوجيايات الاتصال، يوما برلمانيا حول موضوع «الجيل الثالث 3G» بمقر المجلس يوم الأحد 22 ديسمبر 2013. وذلك بحضور رئيس المجلس، السيد محمد العربي ولد خليفة، وزيرة البريد وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال السيدة زهرة دردوري.

تطوير وعصرنة الجيوش برهانات البحث العلمي

متعلقا بالتكنولوجيات والعلوم الدقيقة لوحدها بل يتطلب ايضا التنظيم وفن التسيير والمساعدة على اتخاذ القرار والموارد البشرية وتسيير المخزونات والصحة.

وفي نفس الاتجاه أبرز العميد عمر سرير في مداخلة تحت عنوان «أمثلة عن الجيوش الأجنبية» الأهمية التي توليها جيوش الدول القوية لمجال البحث والابتكار مستدلا في هذا الصدد بما خصصته الصين من ميزانية هامة سنة 2011 في مجال الاستثمارات في البحث والتطوير قدرت بنسبة 1.8 بالمائة من ناتجها الداخلي الخام أي ما يعادل 138 مليار دولار.

فقد تناول أمثلة عن الجيوش الأجنبية أشار العميد عمر سرير إلى تنافس الدول لاقتناء أحدث الأسلحة والتكنولوجيات المستعملة في ميدان الدفاع والأمن مستدلا بحالة الصين التي تسعى إلى رفع مستوى استثماراتها في البحث والتطوير ليصل إلى 2.2 بالمائة من ناتجها الداخلي الخام في افاق 2015 والى 2.5 بالمائة في 2020 وتمثل الصين حسب ذات المتدخل ثاني أكبر مستثمر في البحث والتطوير بعد الولايات المتحدة الأمريكية. واعتبر العميد سرير أن امتلاك قدرات في البحث والتحكم في الكفاءات التكنولوجية يساهمان في تعزيز قوة الدولة.

ولدى تطرقه إلى البحث العلمي في الجيش الوطني الشعبي أكد العميد حسان ملوحي على ضرورة مواصلة الجهود المبذولة من أجل ترقية وتثمين البحث العلمي الاستراتيجي مع استهداف في مرحلة أولى العلوم والتكنولوجيات.

وفي هذا الصدد يرى العميد حسان ملوحي أنه من الضروري تضام جهود كل المختصين في القطاعين العسكري والمدني قصد ارساء اقطاب امتياز في بعض المجالات ذات الأهمية في الدفاع والأمن والتي تشكل حسب نقاط تقاطع بين مختلف منظومات الأسلحة. وكشف عن تسجيل مشاريع طموحة ضمن المخطط الخماسي 2019-2015 قوامها التعاون بين باحثين عسكريين ومدنيين من أجل عصرنة الجيش الشعبي الوطني.

للإشارة تناولت اشغال اليوم البرلماني بمداخلة القاها النائب حسين سيباوي حول موضوع «أهمية البحث العلمي» واستتبع بثلاث مداخلات القاها ضباط سامون في الجيش الوطني الشعبي حول المواضيع التالية: «علاقة البحث العلمي بعصرنة الجيش»، «نماذج من الجيوش الأجنبية» و«البحث العلمي في الجيش الوطني الشعبي».



طريق نقل وتوطين التكنولوجيا، وأن يتكون من المتفوقين في معاهدها ومن أساتذة الجامعة نخبة من العلماء الباحثين المعروفين بقيادة الفكر والاستشراف والتحليل (Think Tanks) ومن الضروري أن يتحول مشروع ترقية البحث والتطوير والتأهيل في الجيش إلى مسألة وطنية تحظى بالإجماع مهما كانت المواقع وتعددت الأحزاب والحساسيات السياسية.

من جانبه شدد العقيد علي بوسناج في مداخلة تحت عنوان «علاقة البحث العلمي بعصرنة الجيوش» على ضرورة توطيد علاقات التعاون في مجال البحث العلمي بين العسكريين والمدنيين قصد التوصل إلى استخدام أمثل لمختلف النتائج العلمية التي تهم المؤسسة العسكرية بالدرجة الأولى.

وأكد في ذات السياق أن البحث العلمي ليس مدنيا ولا عسكريا وإنما الانجازات التكنولوجية هي التي يمكن أن تحمل طابعا عسكريا أو مدنيا أو مزدوجا.

وأضاف المحاضر أن الباحثون يتفقون في هذا المقام على التمييز بين ثلاثة مستويات من البحث: البحث القاعدي والبحث التطبيقي والبحث المرتبط بالتطوير مشيرا إلى أن نتائج البحث تنشر وفق نمطين هما الانتشار غير المادي والانتشار المادي.

كما اعتبر العقيد بوسناج أن تحديث الجيش

من الجيران ومحاولاتهم الفاشلة لاقتطاع أجزاء من جسمها وذهبت بهم الوسواس إلى التخوف من أن تكون الجزائر بروسيا (la Prusse) التي ترعب المنطقة، على الرغم من أن الجزائر لم تظهر أبدا أي نوايا أو أفعال عدوانية، بل كانت دائما مناصرة للسلم والتعاون وللحرية والحق والكرامة، على الرغم من أن بلادنا تتعرض لحرب غير معلنة عن طريق ادخال سموم المخدرات بكميات مهولة عبر حدودنا.

وأضاف السيد ولد خليفة في ذات السياق، أن تطوير قدرات الجيش الشعبي الوطني بالتحديث والاعتماد على البحث العلمي والتصنيع العسكري والاهتمام بما يسمى التيكات الخمس (Technétronique) التي يعتبرها بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي المجال الأول للتنافس على مصادر وثوابت القوة وهي الانفورماتيك والإلكترونيك والبيروتيك والتليماتيك والبيوتيك، ولا شك أن استراتيجية محكمة للإعلام والاتصال هي من أولويات الدفاع الوطني في تعددية وديمقراطية مبنية على ثقافة الدولة فالإعلام والإعلام بكل وسائله يعتبر القوة الضاربة الناعمة (Soft Task Force).

كما اعتبر أنه من الضروري أن يحظى البحث العلمي بالأولوية في مراكز البحث والتطوير العلمي وتوفر له الميزانية الضرورية والشراكات المفيدة مع أطراف أخرى أجنبية يمكن أن تستفيد منها المؤسسة العسكرية عن

الوطني كان لها بالمرصاد، ويانه لا مفاوضة ولا مساومة مع الإرهاب الغادر، مشيرا في ذات الوقت إلى تنويه كل عواصم العالم وقياداته بكفاءة جيشنا الوطني وسرعة فك حصار المرتزقة وتصفية جيوبهم المتسللة في وقت قياسي.

كما تحدث رئيس المجلس الشعبي الوطني عن العلاقة الوثيقة بين الأمن الوطني وعصرنة الجيش وتحديث تجهيزاته القتالية واستشراف تهديدات المستقبل في عالم مترابط. مشددا على قوة الجيش الشعبي الوطني تعتمد أساسا على مواصلة التنمية المستدامة والمتوازنة والمتعددة المصادر لخلق الثروة، وتعتمد كذلك على تجانس المجتمع الجزائري الذي لا يوجد فيه تمييز على أساس العرق والطائفة فالمقياس الوحيد هو المواطنة الجزائرية في إطار الحقوق والواجبات المعلنة في الدستور ومن يحاول زرع شيطان الفتنة سيفشل كما فشلت الكولونيالية طيلة قرن وثلاث فالجزائر واحدة موحدة كانت وستبقى كذلك إلى الأبد بحكم التجربة التاريخية ومنجزات ثورة التحرير.

وأضاف ذات المتدخل أنه من الانصاف التذكير بأن الجزائر سعت خلال نصف القرن الماضي ليكون لها صفر مشاكل مع بلدان الجوار العربي والإفريقي ولم يخرج جيشها للاعتداء على أي بلد على الإطلاق، على الرغم من وسائل البعض

واندرج تنظيم هذا النشاط في سياق التعريف بأهمية البحث العلمي في المجال العسكري ودوره في تطوير وعصرنة القدرات القتالية للجيوش وتحديث وتحسين منظوماتها الدفاعية. ومن جهة أخرى سيكون هذا اليوم الدراسي فرصة للتطرق إلى كيفية تثمين الابتكار والاختراع في هذا المجال كما سيتم استعراض سبل تشجيع الصناعة العسكرية الوطنية ودورها في رفع مستوى جهوزية القوات العسكرية التي يناط بها الحفاظ على سلامة ووحدة التراب الوطني، لاسيما في ظل ما تشهده المنطقة بشكل خاص والعالم عموما من تحديات أمنية.

وافتححت الأشغال رسميا من طرف رئيس المجلس السيد محمد العربي ولد خليفة وذلك بعد كلمة ترحيبية لرئيس لجنة الدفاع الوطني يعقبها عرض شريط سمعي بصري حول هذا الموضوع.

ففي كلمة افتتاحية ابدى رئيس لجنة الدفاع الوطني بالمجلس الشعبي الوطني السيد فوال بم مرابط عن أمله أن يكون اليوم الدراسي فرصة للاطلاع على أهمية مشاريع البحث والتطوير في المجال العسكري والعلمي للوصول بالجيش إلى مصاف الجيوش المتطورة القوية المتحكمة في التكنولوجيا الحديثة.

من جهته أكد رئيس المجلس السيد محمد العربي ولد خليفة أن المؤسسة العسكرية حرصت في السنوات الأخيرة على تكوين إدارتها من مختلف المستويات والرفع من جاهزيتها بالتدريب المستمر والتحكم في التكنولوجيات والتركيز على البحث العلمي النظري والتطبيقي.

وأشاد رئيس المجلس الشعبي الوطني على حرص المؤسسة العسكرية في السنوات الأخيرة على تكوين إدارتها من مختلف المستويات والرفع من جاهزيتها.

وأوضح السيد محمد العربي ولد خليفة، في ذات السياق، أن المؤسسة العسكرية حرصت على الاستعداد لكل الاحتمالات في محيط مضطرب وعلى حدود شاسعة وفيها بلدان تعصف بها أزمات خانقة وبعضها في حرب أهلية أو على وشك الوقوع فيها ويتمركز فيها الإرهاب العابر للحدود والذي حاول بعد أن قهره الشعب والجيش في التسعينات وهزمه بعد تضحيات جسيمة، حاول أن يعود إلى الجنوب لتخريب مؤسسة اقتصادية في تيقنتورين.

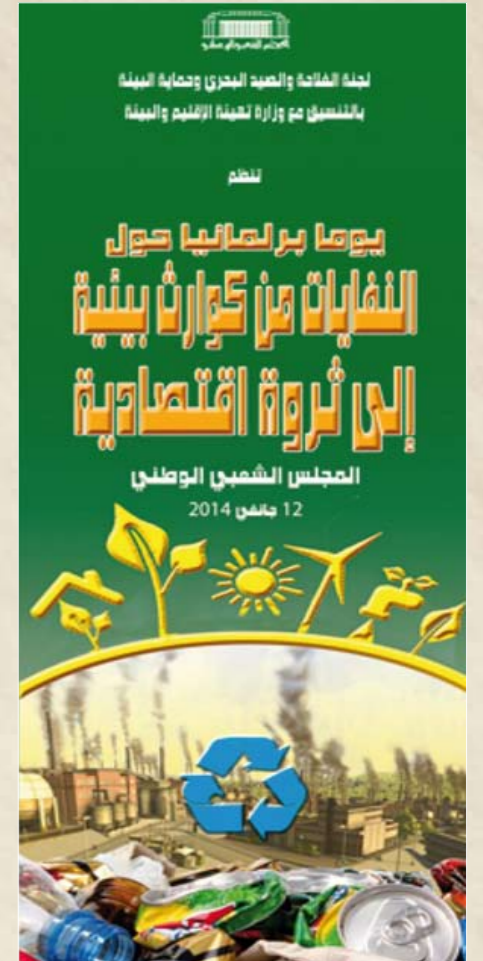
وجدد في هذا المقام التأكيد بأن الجيش الشعبي



نظمت لجنة الدفاع الوطني بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الخميس 9 جانفي 2014 بمقر المجلس، يوما دراسيا لبحث ومناقشة موضوع «دور البحث العلمي في تطوير وعصرنة الجيوش».



معالجة النفايات.. كيف يمكن تحويل تهديد البيئة إلى منفعة اقتصادية!؟



فروع متخصصة على غرار الورق والبلاستيك والزجاج والمعادن وتوسيعها لأنواع أخرى من النفايات كالتجهيزات الكهربائية والالكترونية والبطاريات والأنسجة والعجلات المطاطية المستعملة والعربات غير المستعملة.

وفي نفس السياق، أوضحت الوزيرة دليلة بوجمعة أنه تم لحد الآن استحداث عدة مؤسسات لاسترجاع النفايات على المستوى الوطني من بينها 6 وحدات صناعية مختصة في استرجاع البلاستيك، وحدتان خاصتان برسكلة الزجاج و3 وحدات مختصة في رسكلة الكارتون والورق، إلى جانب إنشاء وحدتين لرسكلة العجلات المطاطية، و6 وحدات أخرى لاسترجاع بطاريات العربات، مضيئة أنه تم وضع 1169 مخططا توجيهيا لتسيير النفايات وتحديث عمليات وطرق ووسائل جمعها، بالإضافة إلى إنجاز 100 مركز للردم التقني مجهزة بوحدات الفرز وإنجاز 42 مفرزة على المستوى الوطني وغلق وإعادة تأهيل 64 مفرزة عشوائية إلى جانب إنجاز 89 مفرزة مراقبة وإنشاء مراكز للنفايات الهامدة.

وتميزت أشغال هذا اليوم البرلماني بتدخل عدد من المختصين الذين أبرزوا كيفية تسيير النفايات ومعالجتها وتثمينها، إلى جانب

البيئة وتثمين النفايات من خلال المشاريع الاستثمارية التي ساهمت كما قالت في خلق عدد من منصب الشغل في مجال رسكلة بعض المواد كالزجاج والبلاستيك والكارتون مجددة بالمناسبة تأكدها على ان «الرسكلة حاليا هي في قلب الإستراتيجية الجديدة التي تعتمدها الوزارة، والتي تتطلب لإنجاحها تضام جهود كل الأطراف المعنية».

كما كشفت دليلة بوجمعة عن إدراج تخصصات تكوينية في مجال حماية البيئة واسترجاع النفايات باعتبارها تخصصا جديدا يتطلب مهنية واحترافية وتقنيًا، وقد تم إدراج تخصص تقني سام في هذا المجال عبر 11 مؤسسة تكوين مهني يستفيد منها 485 متربصا في انتظار التوقيع على اتفاقيات أخرى مع وزارة التكوين المهني لإدراج تخصصات أكثر دقة تعنى بالفرز والرسكلة والمعالجة.

واوضحت وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة أن رسكلة النفايات المنزلية ستساهم في تثمين واستغلال ما يقارب 770 ألف طن سنويا كمواد أولية في المجال الصناعي، مشيرة إلى أن هذه النفايات من شأنها تحقيق قيمة مالية مضافة تقدر بـ 30,5 مليار دج سنويا خاصة في حال تشكيل شبكات للمسترجعين وفق

دعا رئيس لجنة الفلاحة والصيد البحري و حماية البيئة السيد الطيب بادي إلى تكثيف الجهود لحماية البيئة من اثار التلوث نتيجة تراكم مختلف النفايات المنزلية الصناعية والطبية. وكذا وضع استراتيجية وطنية ناجعة لتسيير ومعالجة النفايات وتثمينها ورسكلتها وخلق مشاريع استثمارية تعود بالفائدة الاقتصادية والبيئية.

وأكد رئيس اللجنة من جهة أخرى على أهمية تنظيم هذا اليوم البرلماني بالتنسيق مع قطاع البيئة لتوضيح الرؤى والمفاهيم حول مشكلة وكيفية معالجتها والقضاء على اثارها السلبية وتحويلها الى ثروة للاستفادة منها في المجال الاقتصادي.

من جهتها ابرزت وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة دليلة بوجمعة في الكلمة التي ألقته بالمناسبة الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية لتسيير النفايات والتي تسعى الدولة من خلالها إلى معالجة الوضع البيئي من خلال تثمين وتسيير ومعالجة النفايات بجميع أشكالها وتحويلها من كارثة بيئية واجتماعية إلى استثمار يحقق ثروة اقتصادية ويوفر مناصب شغل.

كما تطرقت السيدة دليلة بوجمعة لمختلف البرامج والمخططات التي وضعت لأجل حماية

عرض برامج خاصة بتسيير الموارد الطبيعية وحماية المناخ والطاقة ودور مراكز الردم التقني للنفايات وكيفية الحفاظ على نظافة المدن.

وأوصى المشاركون في ختام اليوم الدراسي بضرورة وضع استراتيجية جديدة متعلقة بكيفية تسيير النفايات مع إعداد و تحيين دراسات المخططات التوجيهية لتسيير النفايات وتطبيقها، وتدعيم الحضائر البلدية وتجدد عتادها مع توفير الظروف الملائمة للعمل، وكذا وضع برامج تكوينية للرفع من مستوى التأهيل لفائدة مصالح الجماعات المحلية من جهة، وفتح المجال للخواص في إطار جمع ونقل وفرز النفايات خاصة المؤسسات الصغيرة المنشئة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. «ANSEJ» وتخصيص ما نسبته 20% من المشاريع لفائدة هذه الفئة تفعيلا لأحكام قانون الصفقات العمومية المعدل والمتمم من جهة أخرى.

كما أوصى المشاركون على ضرورة وضع أجهزة لردع المخالفين من خلال تفعيل مبدأ «الملوث يدفع» واستغلال الضريبة على النفايات قصد تغطية كلفة التسيير وجعلها

ذات قيمة مضافة للخرينة. وفيما يتعلق بمراكز المعالجة دعا المشاركون إلى:

- اختيار الأرضية المناسبة،
- إشراك الفاعلين والسكان المجاورين،
- انشاء محطات تصفية عسارة النفايات، (LIXVIA)،
- ازالة المفرغات العشوائية،
- تثمين النفايات بتحويلها إلى ثروة اقتصادية عن طريق المعالجة والاسترجاع و خلق المفرزات،

هذا الى جانب ضرورة توعية وتحسيس المواطن وإشراكه من خلال جمعيات الأحياء في عملية الجمع مع تحفيز الجمعيات عن طريق السابقات، وتفعيل دور كل من المساجد والمؤسسات التربوية والاعلام من أجل بلورة أهمية البيئة في الاسلام وترسيخ الثقافة البيئية.



المقاولاتية.. والخدمات البنكية: العلاقة بين الفعالية والتمويل..

وأرجع ذلك إلى مشكل الضمانات المطلوبة من البنوك مقابل محدودية مبلغ الضمانات لدى الصناديق الموضوعة لهذا الغرض، دون إغفال مشكل البطء في معالجة ملفات القروض. كما اعتبر أن غياب منافسة حقيقية بين البنوك العمومية والخاصة لا يخدم الاستثمار. ودعا إلى فتح المجال أمام البنوك الجزائرية الخاصة، معتبرا أنه ليس من المنطقي غيابها بمبرر فضيحة الخليفة.

أما الخبير في الاقتصاد عبد الحق لعميري فقد ركز مداخلته حول أهمية استحداث البنوك المختصة في تمويل الاستثمارات و صندوق وطني من أجل إعادة هيكلة المؤسسات. كما دعا هذا الجامعي أيضا إلى تمويل الخبرة في المجال الصناعي بغية تسير التنمية الاقتصادية للبلد على أكمل وجه.

وفي تحليله للوضع، أشار السيد عبد الحق لعميري الخبير الاقتصادي، إلى ضرورة القبول بمبدأ إفلاس المؤسسات، معتبرا أن من غير المنطقي أن تكون الجزائر البلد الوحيد في العالم الذي يرفض ذلك بالنظر إلى الإيجابيات الكثيرة، التي قال إنها تنجم عن إعلان الإفلاس من الناحية الاقتصادية، ومنها توجيه الدعم لوجهات أخرى أكثر فعالية. واقترح إنشاء صندوق لإعادة هيكلة المؤسسات المفلسة.

كما دعا إلى إنشاء عدد أكبر من بنوك الاستثمار، وكذا إنشاء بنوك جهوية ومحلية، والابتعاد عن التسبير المركزي، ووضع ميكانيزمات لتمويل اقتصاد المعرفة والمؤسسات العاملة في مجال الخبرة.

دج في 2013، نسبة كبيرة منها موجهة للقطاع الخاص بنسبة نمو سنوي تفوق 20 بالمائة.

وإذ اعترف بأن دور السلطات العمومية حاسم في تسهيل المقاولات، فإن جلاب ذكر بالمجهودات التي بذلت لتحسين محيط المؤسسة وتشجيع فعل المقاولات، لاسيما الإجراءات الجبائية وتلك الخاصة بالحصول على العقار وتدابير المرافقة، فضلا عن تنوع صيغ التمويل، دون أن ينسى الحديث عن الوضع الاقتصادي الكلي أو مؤشرات الإيجابية، التي يتوقع أن تدعم في 2014 - حسب المتحدث - بتسجيل نسبة نمو بـ 4.5 بالمائة، و 5.4 بالمائة نمو خارج قطاع المحروقات، ونسبة تضخم بـ 3.5 بالمائة.

وفي عرض حول القطاع المصرفي بالجزائر، أكد رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية السيد بوعلام جبار، أن علاقة البنوك بالمؤسسات تتلخص في المرافقة والشراكة والتكامل.

وقال إن من الأمور الإيجابية التي تميز القطاع المصرفي حاليا، الاعتماد في توفير السيولة على المدخرات أكثر من موارد المحروقات، وكذا توجيه 72 بالمائة من القروض إلى الاستثمار، وهو ما أدى إلى انخفاض السيولة في البنوك.

ومقابل البنوك، يوجد رجال الأعمال الذين لم يتردد أحد ممثلهم، وهو السيد رضا حمياني، في تعداد المشاكل التي تعترض المؤسسات مع الهيئات المصرفية؛ ما جعل الجزائر تسجل عجزا في خلق المؤسسات، يبلغ 30 بالمائة. والأدهى أن 95 بالمائة من الموجودة توظف أقل من عشرة عمال، كما قال.



حلول للمشاكل بين البنوك والمؤسسات، وذلك بتوفير بنوك معطيات؛ لتمكين المؤسسة من معرفة محيطها. وقال إنه بالرغم من تحقيق الجزائر لتقدم معتبر فإن بذل المزيد من الجهود للنهوض بالاقتصاد الوطني، مازال مطلوبا، ويشكل اهتماما مشتركا أكد عليه اجتماع الثلاثية الأخير.

من جهته صرح وزير التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار عمارة بن يونس أن المعيار الوحيد لمنح قرض لمؤسسة يجب أن يكون قدرتها على التسديد مؤكدا على ضرورة جعل المؤسسة في صميم المشروع الاقتصادي.

كما أوضح المسؤول الأول على قطاع التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار أن تحسين مرافقة المؤسسات على مستوى البنوك يعتبر إحدى أولويات السلطات العمومية مضيفا أنه سيتم قريبا تنصيب لجنة مكلفة بتحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسات.

وجاء تدخل الوزير المنتدب المكلف بالميزانية السيد محمد جلاب حاملا لنفس الإشادة بالإنجازات التي حققت في القطاع المالي والمصرفي وكذا في منح القروض للاقتصاد، التي ذكر أنها عرفت ارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة، مسجلة أكثر من 5000 مليار

الدورة الربيعية، حسب رئيس المجلس على كون المقاولات تمثل بجميع أصنافها، الأداة المثلى لتجسيد الأهداف المتوخاة في إثراء موارد الدخل الوطني ووجوه الاستثمار، وإتاحة فرص العمل للحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المواطنين.

وفي ذات السياق، أشاد ولد خليفة بسياسة الرئيس بوتفليقة في مجال إنشاء المؤسسات، وقال إنها أعطت ثمارها، مستدلا بتضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشرية الأخيرة، والتي أصبحت «تشكل زهاء 94 بالمائة من نسيج المؤسسات في الجزائر، بعد أن كانت نسبة نموها لا تتعدى 10 بالمائة بين 2002 و 2007.

كما ذكر بالإجراءات التي أعلن عنها الرئيس في خطابه يوم 23 فيفري 2012 بوهران، والتي قال إنها تستجيب استجابة حقيقية لانشغالات المقاولين، خاصة بالذكر دعم ومساندة ذوي المشاريع، وإعادة تأهيل المؤسسات، ورفع سقف الضمان فيما يتعلق بالقروض، فضلا عن إجراءات أخرى استهدفت المنظومة الجبائية وأداءات مصالح الجمارك وتنظيم الصفقات العمومية.

وبخصوص التمويل، دعا إلى العمل على إيجاد

الجزائر بالإضافة إلى ممثل عن الشركة الوطنية للإيجار المالي «Leasing» وممثل عن الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة بالإضافة إلى باحث أكاديمي وخبير اقتصادي وممثل عن منتدى رؤساء المؤسسات.

وتضمن برنامج الأشغال مداخلات القاها عدد من المحاضرين حول المواضيع التالية: «مساهمة النظام المصرفي في تمويل المؤسسات»، «علاقة البنوك بالمؤسسات»، «اقتراحات من أجل إصلاحات عميقة للنظام البنكي الجزائري» وكذا «نقص التمويل المصرفي للمقاولات في الجزائر: الأسباب والحلول»، «الصيرفة الإسلامية: التمويل البديل»، «الإيجار المالي إجابة احتياجات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، «القروض وتمويل التجارة الخارجية»، «السوق المالي الجزائري».

حذر رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد محمد العربي ولد خليفة، من المجازفة في إنشاء المؤسسات، مشيرا إلى أن إنشاء أي مؤسسة دون دعم أو مرافقة يعرض وجودها للخطر والزوال؛ لذا اعتبر أنه من الضروري مراعاة شروط نجاح المؤسسة قبل المجازفة بإنشائها.

وجاء تنظيم هذا اليوم برلماني غداة افتتاح



احتضن مقر المجلس الشعبي الوطني، يوم الثلاثاء 4 مارس 2014، يوما برلمانيا نظمتها لجنة المالية والميزانية حول موضوع «المقاولات الجزائرية أمام البنك: إصلاحات وتحديات»، وذلك بحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد محمد العربي ولد خليفة والسادة وزير المالية ووزير الصناعة و ترقية الاستثمار بالإضافة إلى وزير العلاقات مع البرلمان ومحافظ بنك الجزائر ومجموعة البرلمانيين والطلبة والباحثين.

تناول هذا اليوم البرلماني إشكالية تمويل المقاولات وإيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي تعترض المقاولين وذلك بمشاركة كل من رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية وممثلون عن البنوك العمومية والخاصة والإسلامية وكذا ممثل عن مؤسسة بورصة



المرأة تجاوزت الجدل العقيم.. تحت سقف المواطنة الحققة



ويعد اشارت الى أن الدولة أعطت أولويات للمرأة في عدة مجالات منها في الصحة والعمل والتشغيل أعربت من جهة أخرى عن تأسفها في تسجيل اشكالية عدم التطبيق بعض القوانين في بعض الحالات.

ومن هذا المنظور أكدت ان المشكل لا يكمن في وضع قوانين بل في تطبيقها حيث دعت الى ضرورة وضع آليات للمراقبة والمتابعة مدى تطبيق كل الاجراءات القانونية على أرض الواقع.

وأجمعت المشاركات في هذا اليوم البرلماني على ضرورة ترقية دور المرأة العاملة في المجال الاقتصادي، بمنحها ثلاثين بالمائة على الأقل من مناصب الشغل في المؤسسات العمومية والخاصة، حسبما جاء به الميثاق الوطني للمرأة العاملة، الذي تمت المصادقة عليه الأسبوع الماضي في الندوة الوطنية للمرأة العاملة التي نظمتها وزارة التضامن الوطني. وفي هذا السياق، ذكرت السيدة سليمة عثمانى نائب بالمجلس الشعبي الوطني، بأن عدد العمال المصرح بهم في الجزائر يقدر بأكثر من 9 ملايين عامل، وهو ما يمثل 27 بالمائة من عدد السكان، علما أن المرأة تمثل نسبة عالية من عدد هؤلاء العمال، خاصة في مجال المقاولاتية حيث تتجاوز الرجال، مشيرة إلى أن نسبة النساء اللاتي أسسن مؤسسات مصغرة بلغت 64 بالمائة، منهن 39 ألف امرأة ينشطن في مجال الفلاحة. وأضافت المتحدثة أن هذه النسبة لا تمثل كل النساء العاملات إذا علمنا أن نسبة كبيرة جدا منهن تنشط في مجال الحرف اليدوية والصناعات التقليدية، كالخياطة وصناعة الحلويات وغيرها، وهي



تنظيم صالونات عرض خاص بمنتجاتها. وكان موضوع تطور المنظومة القانونية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة منذ الاستقلال محور مداخلة مونية مسلم أستاذة في جامعة الحقوق بالجزائر العاصمة تطرقت خلالها الى هذه المنظومة التي ركزت على ضمان حقوق المرأة واستقرار الأسرة ورسخت مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات.

وأكدت أن الدولة فتحت فرص كبيرة للمرأة لتنشط وتكون عنصر فعال في الاقتصاد الوطني لتكون عضو متكامل للرجل في مجال التنمية.

هناك محاولات لاقصاءها لا سيما من حق التعليم والتشغيل.

ومن جهة أخرى أعربت الوزيرة عن ارتياحها لما حققته المرأة من مكانة في البرلمان بثلاثين بالمائة بفضل الإرادة السياسية معتبرة هذا الانجاز قوة للسلطة التنفيذية» تساعدها على تجسيد بعض القضايا تتعلق بالمرأة.

وعن جانبها أكدت نائبة رئيس المجلس الشعبي الوطني مكلفة بالاتصال والثقافة والتكوين سليمة عثمانى أن المرأة «تحتاج الى دعم» في مجالات تساهم في تمكينها من القيام بدورها المهني والعائلي بتوفير مرافق تسهل مهمتها كدور الحضانة تكون قريبة من مكان عملها وبيتها.

واقترحت السيدة عثمانى اتخاذ بعض الاجراءات التحفيزية من أجل دفع المرأة المقاولات التي تنشط في بيتها في اطار الأسرة المنتجة الى التصريح بهذا النشاط من بينها الاجراءات الضريبية لحماية منتوجها.

وأوصت بأهمية تقديم التسهيلات البنكية التي تمكن المرأة من التخلص من عائق الاعتماد على العائلة لتمويل مشاريعها وتشجيع المرأة المنتجة في المناطق الداخلية من خلال حملات التحسيس الواسعة.

كما اقترحت ضرورة وضع صندوق لفائدة المرأة المقاولات كوسيلة للمرافقة الى جانب

في افتتاح اليوم البرلماني أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني محمد العربي ولد خليفة أن الجزائر حققت انجازات كبيرة بخصوص ترقية حقوق المرأة وترسيخ المساواة. وأضاف في ذات السياق، أن الجزائر فاقت حتى بعض البلدان المتقدمة في هذا المجال.

وقال رئيس المجلس الشعبي الوطني أن ما حققته المرأة الجزائرية من خطوات في شتى المجالات ليس وليد سنوات مضت بل هو نتاج نضال طويل المدى، فقد كانت مناضلة الى جانب الرجل أثناء الثورة التحريرية المجيدة وشريكة في البناء والتشييد منذ الاستقلال.

وأشار الى أن الانشغال الذي مازال يسجل في مجال ترقية المرأة يكمن في بعض الذهنيات داخل المجتمع مما يقتضي السعي بالتحقيق والاعلام من أجل التنوير بأن المرأة شريك للرجل ونصف المجتمع الذي لا يمكن أن يكتمل بدونها.

من جهتها أكدت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة سعاد بن جاب الله أن القضايا المحورية للمرأة تتطلب تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في صورة متكاملة.

وأضافت السيدة بن جاب الله أنه في الماضي البعيد رغم تكريس بعض حقوق المرأة في الدستور وفي المنظومة التشريعية ولكن كانت

بالتالي تساهم في الاقتصاد، غير أن نشاطها غير مصرح به.

وطالبت المشاركات في اليوم البرلماني السلطات العليا في البلاد، بتقديم يد المساعدة للمرأة المقاولات بوضع صندوق وطني خاص بها، وتنظيم صالونات لتمكين المرأة الحرفية من عرض وتسويق منتجاتها بالإضافة إلى منحها تحفيزات جبائية لتشجيعها على العمل والإنتاج، ونحريها اقتصاديا من خلال توفير الظروف التي تسهل لها العمل، خاصة الأمهات وربات البيوت: حيث اقترحت المشاركات: من منتخبات وقانونيات على وزارة التربية، اتخاذ إجراءات لتوفير النقل والإطعام المدرسي لكل الأطفال في جميع المناطق، لتمكين الأمهات من التفرغ لشغلهن ولحياتهن الاقتصادية، إذ لازال واجب التكفل بالأطفال المتمردين يقف عائقا أمامهن. كما ألحت المشاركات في اللقاء على ضرورة السهر على تطبيق القوانين التي تحمي المرأة، وتشكيل آلية وطنية لمتابعة مدى تطبيقها في الوقت الذي اتضح أن المشكل في الجزائر يكمن في التطبيق وليس في القوانين؛ كون الدولة وضعت ترسانة قانونية لترقية حقوق المرأة، ليست موجودة في العديد من الدول المتقدمة كالمساواة في الأجور إذا علمنا أن العديد من الدول الأوروبية لازالت فيها المرأة تتقاضى أجرا أقل من الرجل بالرغم من أنهما يشغلان نفس المنصب.

للاشارة برمجت بمناسبة هذا اليوم البرلماني ثلاثة مداخلات حول المواضيع التالية: «تطور المنظومة القانونية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا»، «الحقوق الاجتماعية للمرأة»، «الحقوق الاقتصادية للمرأة».



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الجزائر
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات
بالتنسيق مع
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
والمجلس الوطني للأسرة والمرأة

تنظم
يوما برلمانيا حول:
الحقوق الاجتماعية
والاقتصادية للمرأة

الأربعاء 05 مارس 2014
بمقر المجلس الشعبي الوطني

البرلمان يأمر بغلق مدارس يديرها «غولن» معارض حكومة رئيس الوزراء أردوغان

القومي والاستقرار في تركيا». وبدأ الخلاف بين اردوغان وحليفه السابق غولن في نوفمبر الماضي عندما اطلقت الحكومة اول مرة فكرة إغلاق المدارس التي تعتبر مصدر دخل رئيسيا لحركة خدمة أسسها غولن.

ويأتي قانون اغلاق المدارس عقب العديد من الإجراءات الأخرى التي اتخذتها حكومة اردوغان التي أصدرت قرارا يشدد سلطة الدولة على الإنترنت والقضاء ما اثار انتقادات داخل تركيا وخارجها وتساولات حول وضع الديمقراطية.

ونفى غولن، الذي يعيش في الولايات المتحدة منذ 1999 لتجنب اتهامات من الحكومة في ذلك الوقت بالتآمر ضد الدولة العلمانية، أي علاقة له بالتحقيقات في الفساد.

وفي جلسة امتدت حتى ساعة متأخرة من الليلة 28 فيفري 2014، صادق البرلمان التركي على قانون يقضي بإغلاق آلاف المدارس الخاصة التي يدير غولن العديد منها. وكان رئيس الوزراء التركي دعا غولن إلى العودة إلى تركيا ومواجهته في الانتخابات. وخلال تجمع انتخابي في بوردور (غرب)، توجه اردوغان للمرة الأولى إلى حليفه السابق متحديا إياه أن يواجهه خلال الانتخابات البلدية في 30 مارس. وقال اردوغان: «أيها الحجة، إذا لم يكن لديك ما تخفيه، عد إلى وطنك لخوض معترك السياسة».

وأضاف رئيس الحكومة التركية أمام آلاف من مناصريه مخاطبا غولن: «مارس السياسة لكن لا تقم بأعمال استفزازية يمكن أن تهدد الأمن



صادق البرلمان التركي على قانون يقضي بإغلاق آلاف المدارس الخاصة التي يدير العديد منها الداعية الإسلامي فتح الله غولن، الذي يدور خلاف شديد بينه وبين حكومة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، في وقت طلب حزب الشعب الجمهوري المعارض من المحكمة الدستورية إلغاء قانون يشدد رقابة الحكومة على القضاء.

البرلمان الروسي يؤيد طلب بوتين بإرسال قوات إلى أوكرانيا

تقديم المساعدة لحفظ الأمن بعدما قال إن قوات الأمن غير قادرة على السيطرة بفعالية.

كما حذر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، موسكو من أن التدخل العسكري في أوكرانيا سيكون له ثمن، في تحذير تزامن مع تقارير عن انتشار جنود يعتقد أنهم روس في منطقة القرم، جنوبي البلاد، الذي نددت به كييف واعتبرته بأنه «غزو واحتلال عسكري».

وقال أوباما في كلمة مقتضبة بالبيت الأبيض: «نحن قلقون للغاية إزاء معلومات حول تحركات قوات قامت بها روسيا الاتحادية في أوكرانيا».

واندلعت اشتباكات في مدينة كييف الأوكرانية بين جماعات موالية لروسيا وأخرى موالية للاتحاد الأوروبي ما أسفر عن سقوط عدد من الجرحى من الطرفين، جراء التراشق بالحجارة.



الروسي في البحر الأسود، وسلامة مواطنيها المقيمين في إقليم القرم.

وكان مصدر في الكرملين قال إن روسيا لن تتجاهل طلب رئيس الحكومة في القرم، سيرغي أكسيونوف، للمساعدة في حفظ الأمن في شبه الجزيرة الواقعة في البحر الأسود. وكان أكسيونوف القائم بأعمال رئيس الحكومة في الإقليم ناشد الرئيس الروسي

صوت البرلمان الروسي بمجلسيه بالموافقة على إرسال قوات روسية إلى جمهورية أوكرانيا. بعد ساعات من إعلان الكرملين السبت 01 مارس 2014، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، طلب من مجلس الاتحاد، في البرلمان الروسي، إرسال قوات إلى إقليم القرم في أوكرانيا، لإعادة الاستقرار السياسي، يأتي ذلك وسط تحذيرات غربية من التدخل الروسي في أوكرانيا، وعودة العنف إلى مدينة خاركييف بين أنصار روسيا ومؤيدي الاتحاد الأوروبي.

من جهتها قالت رئيسة مجلس الاتحاد الروسي، الغرفة العليا في البرلمان، فالنتينا ماتفينكو، إن روسيا قد تحرك وحدة صغيرة من قوات الطوارئ إلى إقليم القرم في أوكرانيا بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية ريا نوفوستي السبت، ونوهت ماتفينكو إلى ضرورة تأكيد سلامة الأسطول

اقتحام البرلمان من قبل متظاهرين احتجاجا على التمديد له

وبشدة عملية الاختطاف التي تعرض لها شباب يعبرون عن آرائهم، معربة عن صدمتها لأعمال الاغتيال التي تتوالى وتهدف إلى إجهاد مشروع دولة ليبيا الجديدة.

ودعت الوزارة الشعب الليبي للاصطفاف من أجل قضية الحرية واحترام القانون وحماية الأرواح والأموال والمرافق العامة من أجل دولة ليبيا المأمولة.

ومنذ الساعات الأولى من صباح الأحد، أغلق المتظاهرون الطرق المؤدية إلى مقر المؤتمر، كما أشعلوا النيران في مبنى مجاور له، وأضرم أهالي منطقة باب بن غشير النيران في إطارات السيارات، مطالبين بإطلاق سراح موقوفين وإخلاء المؤتمر لمقراته وذلك لانتهاء فترة عمله - حسب قولهم.

السياسية حول هوية المرشح لخلافة علي زيدان رئيس الحكومة الانتقالية الذي يسعى المؤتمر لإقالته من منصبه.

وأكد عمر حميدان الناطق باسم المؤتمر الوطني إصابة ثلاثة من أعضاء المؤتمر وتحطيم أثاث المقر، فيما قالت مصادر أخرى بأن أحد الأعضاء وهو عبد الرحمن السويحلي قد أصيب بالرصاص خلال عملية الاقتحام. ويشار إلى أن نفس المقر تعرض العام الماضي لسلسلة من عمليات الاقتحام المماثلة من قبل متظاهرين وثاروا غاضبين من أداء المؤتمر وحكومة زيدان.

وكان عشرات الشباب حاصروا مقر المؤتمر وقطعوا الطرق المؤدية إليه في العاصمة طرابلس قبل أن تعلن وزارة العدل الليبية في بيان لها، أنها تدين



في مشهد يعكس عمق الأزمة السياسية في ليبيا، اقتحم عشرات المتظاهرين الغاضبين مقر المؤتمر الوطني العام (البرلمان) في العاصمة الليبية طرابلس، ما أدى إلى هروب وصفته مصادر محلية وشهود عيان بأنه «سينمائي ودرامي وسريع لرئيس وأعضاء المؤتمر» خلال جلسة يوم الأحد 02 مارس 2014، في حين احتدمت الخلافات



فوج الكشافة، أحباب، بلدية عين يوسف ولاية المدية



طلبة المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس / ن ع 1 - الروبية



فئة من المهوفين للجمعية الجزائرية للتبادل الترفيهي وتطوير سياحة المعاق حركيا - حسين داي -



طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة خميس مليانة



وفد من منخرطي الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية لولاية بومرداس



تلاميذ السنة الرابعة متوسط متوسطة محمد شويطر - الأبيار



تلاميذ ثانوية - باية - مركب سيم بالبلدية

البرلمان يقرر طرد سفير إسرائيل



والرافضين للخطوة وانتهت الجلسة بدون تصويت بعد تباين في الآراء والنقاشات التي جرت لاسيما من جانب أحزاب اليسار التي هاجمت الأحزاب اليمينية واتهمتها بمحاولة إشعال المنطقة مجدداً.

واعتبر عضو الكنيست المتطرف «موشيه فيجلين» المناقشات خطوة مهمة على طريق استعادة السيطرة اليهودية على جبل الهيكل مؤكداً أنه سيواصل العمل مع جميع الأعضاء لتحقيق ما وصفه بـ «حلم الأجيال» مدعياً أن القيادة الإسرائيلية تنازلت عن أقدس مكان للشعب اليهودي وأنه لا يمكن رفع العلم الإسرائيلي في الحرم ولا التجول مع قلنسوة على الرأس أو الصلاة في المكان، مطالباً الحكومة الإسرائيلية بـ «السماح لكل يهودي بدخول الحرم القدسي الشريف كل الوقت وإقامة الصلوات التوراتية».

وقالت زهابه جلوون عضو الكنيست الإسرائيلي قد واصل أمس جلساته لمناقشة الاقتراح الخاص بسحب الوصاية الأردنية الهاشمية عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس وبسط السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى. وشهدت المداولات التي أجراها «الكنيست» مساء أمس الأول قد شهدت انقساماً حاداً بين المؤيدين

قرر مجلس النواب الأردني طرد السفير الإسرائيلي دانيال نيفو من عمان واستدعاء السفير الأردني من تل أبيب ، وذلك رداً على مقترح اليمين المتطرف بفرص الولاية الاسرائيلية على المسجد الأقصى وتأتي هذه الخطوة - حسب سكاى نيوز عربية - عقب مطالبة 47 نائباً بالمجلس مساء يوم الأربعاء 26 فيفري 2014 الحكومة الأردنية بتقديم مشروع قانون جديد لإلغاء معاهدة «وادي عربية» المبرمة بين الأردن وإسرائيل.

وكان الكنيست الإسرائيلي قد واصل أمس جلساته لمناقشة الاقتراح الخاص بسحب الوصاية الأردنية الهاشمية عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس وبسط السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى. وشهدت المداولات التي أجراها «الكنيست» مساء أمس الأول قد شهدت انقساماً حاداً بين المؤيدين

البرلمان يعين رئيساً للبلاد وحكومة جديدة بالأفق



بعد عزل يانوكوفيتش ، وستمتم مهام تورتشينوف حتى 25 ماي القادم موعد الانتخابات الرئاسية.

وصوت البرلمان في نفس اليوم أيضاً لصالح عزل وزير الخارجية ليونيد كوجرا وهو حليف ليانوكوفيتش ، وقد خاض كوجرا عن قرب المناقشات مع القوى الأجنبية بشأن قرار يانوكوفيتش رفض الاتفاقات السياسية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي وإعادة بناء علاقات اقتصادية مع روسيا بدلا من ذلك.

وأصدرت السلطات أمراً بالقبض على وزير الداخلية السابق ألكسندر كليمنكو والنائب العام السابق فيكتور بشونكا.

وبدا التأثير على يانوكوفيتش (63 عاما) في مقابلة تلفزيونية ، وقال إنه يتجاهل التصويت ولا زال يعتبر نفسه الرئيس ، وأكد أن كل القرارات التي اتخذها البرلمان غير قانونية ، ووصف نواب المعارضة «بالعصابات



صوت البرلمان الأوكراني يوم 23 فيفري 2014 لصالح تسليم رئيسه ألكسندر تورتشينوف مهام رئاسة البلاد خلفاً لفيتكتور يانوكوفيتش الذي عزل يوم السبت 22 فيفري ، وطلب تورتشينوف من النواب الموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية ، بينما يسود فراغ أمني البلاد بعد انسحاب المسؤولين الأيمنيين.

واختار البرلمان تورتشينوف (49 عاما) المقرب من زعيمة المعارضة يوليا تيموشينكو لتولي مهام الرئاسة

وفي القاهرة، أدان الأزهر الشريف ودار الإفتاء المحاولات الإسرائيلية للإشراف على المسجد الأقصى، وأكدوا أنهم لن يقبلوا بهذا الاعتداء الصارخ على الأقصى والذي يعد سلسلة للقرارات التي اتبعتها إسرائيل لتكريس الأمر الواقع وتحويل الأرض المحتلة إلى جزر منفصلة يصعب معها إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، فالمسجد الأقصى ملك لكل المسلمين لا يمكن تركه لتصرفات وقرارات هوجاء من قبل سلطات الاحتلال.

الكنيست من حزب (ميرتس) إن من يدعو إلى فرض السيطرة الإسرائيلية على الحرم يريد حرق المنطقة وإن السيطرة لن تكون بواسطة سياسة الاستفزاز التي ينتهجها اليمين. وعارض الاقتراح عدد كبير من أعضاء الكنيست من المركز واليسار، وقد حذر قبل الجلسة أعضاء كنيست من الأحزاب اليسارية من خطورة هذه الخطوة التي قالوا إنها «ستثير انفعالات عنيفة في المنطقة وتهدف لتقويض فرصة الاتفاق لتسوية سياسية».

، والذين يقومون بإرهاب البلد بأكمله ويلحقون العار بأوكرانيا» وتعهد بالألا يقدم استقالته.

من جانب آخر، سيكون لتحويل السلطة لصالح معارضي يانوكوفيتش دور في دفع أوكرانيا إلى استئناف مسعاها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقالت تيموشينكو بعد إطلاق سراحها من السجن «أنا متأكدة من أن أوكرانيا ستكون عضواً في الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب ، وسيغير هذا كل شيء».

وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية كبيرة لكيف من أجل تجاوز أزمته الاقتصادية، وقال مفوض الشؤون الاقتصادية والنقدية بالاتحاد الأوروبي أولي رين إن الاتحاد مستعد لتقديم المساعدات عقب تشكيل الحكومة الجديدة. ويأتي موقف الاتحاد الأوروبي بعد موقف كل من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي اللذين عرضا مساعدة أوكرانيا في تجاوز آثار أزمته الحالية.

17 أفريل 2014

جزائر الأمل، والاستقرار، والتنمية